Ottoman reform and organizational outputs and their impact on society in the Levant (18th-19th century).

Ziad Abd Al Hakim Ez Aldine*
Ibrahim Muhammad Alaa Al-Din **

(Received 16 / 7 / 2025. Accepted 23 / 10 / 2025)

□ ABSTRACT □

The research talks about the reform and organizational outputs carried out by the Ottoman state during the eighteenth and nineteenth centuries and examines the deep reasons that led to them, and the circumstances that made the state take such measures despite the different nature of governance from the patterns imported in those reform organizations. The research clarifies the difference between reform and organization, and the nature of the interaction between governance patterns and Arab society, including the attitudes of social and religious sects towards Ottoman administrative practices. While we review three sectarian and social currents, for example, not to mention, because they demonstrate the nose and pride of the Arab citizen in general in the East and west of dependence and humiliation. Their deteriorating situation was the result of the misapplication of provisions and regulations and was not due to unfair laws aimed at discriminating between persons. This research provides an in-depth analysis of the course of the Ottoman reforms, starting from their historical roots, passing through the mechanisms of implementation, and reaching the interactions of civil society. Focusing on the dialectical duality between "reform" as a historical necessity and "regulation" as a practical tool for achieving sustainability.

Did these attempts succeed?

Keywords: Ottoman reforms and organizations, civil society, the eighth and nineteenth centuries, the failure of organizational endeavors and outputs.

Copyright **:**Latakia University journal (formerly tishreen) -Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **PhD student , Department of History, specializing in Modern and Contemporary History - Faculty of Arts and Human Sciences - University of Latakia(formerly tishreen) – Syria-Ziad.izaldeen@tishreen.edu.sy.**

** **Assistant Professor - Department of History, Modern and Contemporary Specialization - Faculty of Arts and Human Sciences - University of Latakia(formerly tishreen) - Syria.**

المخرجات الإصلاحية والتنظيمية العثمانية وأثرها على المجتمع في بلاد الشام (القرن 18-19م)

زياد عبد الحكيم عزالدين *

د. ابراهيم محمد علاء الدين **

(تاريخ الإيداع 16 / 7 / 2025. قبل للنشر في 23 / 10 / 2025)

□ ملخّص □

يتناول البحث المخرجات الإصلاحية والتنظيمية التي قامت بها الدولة العثمانية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ويبحث في الأسباب العميقة التي دعت إلى ذلك، والظروف التي جعلت الدولة تُقدم على اتخاذ مثل تلك الإجراءات رغم اختلاف طبيعة الحكم فيها عن الأنماط التي استوردتها في تلك التنظيمات الإصلاحية. ويوضح البحث الفرق بين الإصلاح والتنظيم، وطبيعة التفاعل بين أنماط الحكم والمجتمع العربي، بما في ذلك مواقف الطوائف الاجتماعية والدينية من الممارسات الإدارية العثمانية. وإذ نستعرض ثلاث تيارات مذهبية واجتماعية -على سبيل المثال لا الحصر - فلكونها تدلل على أنفة وكبرياء المواطن العربي عموماً في مشرقه ومغربه من التبعية والإذلال. وأنّ واقعهم المتردي جاء نتيجة سوء تطبيق الأحكام والأنظمة وليس مرده إلى قوانين جائرة هادفة للتمييز بين الأشخاص.

ومما لا شك فيه فإن هذا البحث يقدم تحليلًا معمقًا لمسار الإصلاحات العثمانية، بدءًا من جذورها التاريخية، مرورًا بآليات التنفيذ، ووصولًا إلى تفاعلات المجتمع الأهلي. مع التركيز على الثنائية الجدلية بين" الإصلاح "كضرورة تاريخية و"التنظيم "كأداة عملية لتحقيق الاستدامة.

فهل نجحت تلك المحاولات؟

الكلمات المِفتاحيّة: الاصلاحات والتنظيمات العثمانية، المجتمع المدني(الأهلي)، القرن الثامن والتاسع عشر، فشل المساعي والمخرجات التنظيمية.

حقوق النشر : مجلة جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً)- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* **طالب دكتوراه بقسم التاريخ اختصاص تاريخ حديث ومعاصر- كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة اللاذقية(تشرين سابقاً)- سورية.**
Ziad.izaldeen@tishreen.edu.sy

** **أستاذ مساعد-قسم التاريخ اختصاص حديث ومعاصر-كلية الآداب والعلوم الإنسانية-جامعة اللاذقية(تشرين سابقاً)- سورية.**

مقدمة[1]:

إن انزواء سلاطين بني عثمان في خدورهم وتحجبهم عن الظهور في المرافق العامة وحسمهم للقضايا الملحة، ساعد في ظهور قوة ونفوذ الصدر الأعظم (رئاسة الوزراء)، مع تزايد النفوذ والتغلغل الأجنبي في الشأن العثماني الداخلي، والمتزامن لفساد نظام الانكشارية وانهزاماتهم في ساحات القتال، وظلمهم للرعية والسلاطين على حد سواء، والذي اضحى حقيقة ملموسة. هذه التقلبات الداخلية اشتد أثرها وتطاولت أذرعها لتطال المرفق الرئيس في السلطنة المرفق الذي يقوم عليها الوجود العثماني وبقائه وتمركزه. ونقصد به النظام العسكري/الجيش الانكشاري/كما أسلفنا، وهذا ما دفع سلاطين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلى محاولة التخفيف من نفوذ الانكشارية المنفلت، و إجبار قادتهم على التقيد بنظمهم المنضبط في مرحلة التأسيس على أقل تقدير، وهذا ما يفسر ظهور فكرة إصلاح الأنظمة وتشريعات السلطنة مراعاة لمستجدات العصر، وكان القصد من ذلك الحدّ من التدحرج المتسارع لشتى مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، عبر التخفيف من السخط الشعبي، واسترداد المناطق المنفصلة عن كيان السلطنة بفعل انتصارات الروس والنمسا على العثمانيين، ولقطع الطريق على السلاطين من توقيع اتفاقيات ومعاهدات الرضوخ والاستسلام لبعض الدول الأوروبية الطامحة بحيازة أملاك السلطنة التي قدر لها ذلك الحصول على أجزاء مهمة من السلطنة. هذه الأسباب مجتمعةً أوقدت شعلة الإصلاح في الجيش وكل نظم الإدارة ومرافقها المؤسساتية – إن جاز التعبير بذلك– غير أن هذه الفكرة كان لابد لها أن تصطدم بمعارضين. وهم المنتفعون من سوء الإدارة، وفساد الانكشارية وانغماس الأخيرة في الملذات، وجني الأموال على حساب قوة وصلاح الحكم.

وهنا يرى الباحث أن ضرورة تحتم عليه **تبيان الفرق بين الإصلاح والتنظيمات** الذي بدأ فعلياً منذ عهد السلطان سليم الثالث، أي في الوقت الذي بدا للعيان انحطاط السلطنة، والذي استوجب حركة معاكسة تنقذ الوضع وتصلح الأمور.

أهمية البحث وسبب اختياره:

تم اختيار البحث لضرورة معرفة أوضاع الدولة العثمانية وتعدد الآراء والمواقف في شأن التنظيم والإدارة العثمانية، فمنها من وقف موقف المشجع والمناصر لهذه الإصلاحات، متذرعاً أن الدول لا تنهض وتقوم لها قائمة إن لم تكن على درجة من الانضباط ، تراعى فيها الحقوق والواجبات على حد سواء، فيما نظر آخرون إلى أن هذه المخرجات التنظيمية لم تأتي بجديد يذكر، وإنما غلفت القوانين والأساليب القديمة بمسميات ومظاهر أخرى، لكن مضمونها واحد قائم على إرهاق الرعية، ونظر آخرون إلى السلطنة العثمانية في البلاد العربية نظرة المحتل المفسد الذي جهّل الشعب وأفقره، لما لمسألة التنظيم والإدارة وأساليب الحكم وأنماطه درجة كبيرة من الأهمية ، إذ من خلالها ينهض المجتمع ويتطور ويُعرف الواقع الحياتي المعاش للمجتمع العثماني في الفترة المعنية بالبحث، حيث تأتي هذه الدراسة من وجهة نظر الباحث لتوضح إشكالية التحديث الدفاعي كمحرك للإصلاحات من خلال تبيان التناقض بين تعزيز المركزية وتفكك الولايات.

[1] ملاحظة : كل المصطلحات والعبارات والمفاهيم الواردة في المقدمة والإشكالية ومحاور البحث تم تفسيرها وتعريفها في سياق عرض البحث وتحليله.

اشكالية البحث:

كانت الإصلاحات التي قام بها السلاطين العثمانيون منذ القرن السابع عشر الميلادي، قد أدت إلى تغيرات عديدة داخل المجتمع العثماني، وتعددت الآراء والمواقف بين مناصر(مستفيد وانتهازيون) ومعارض(ممن خسروا نفوذهم وتأثروا سلباُ) هذه الاصطفافات (الولاءات) تعد إشكالية تحفزنا على التقصي والبحث حولها بأسلوب علمي دقيق، ويدفعنا لطرح عدة تساؤلات منها: هل التنظيم الذي جاء به خط شريف گلخانه (قصر الورد) المعلن عنه سنة (1839م)، وخط هُمايون الصادر عام (1856م)، ومن بعده مرسوم الولايات (سنة 1864م) قد أتى بجديد كما يدعي أنصار النظرة المحبة للسلطنة العثمانية، أم كانت القوانين والمراسيم المذكورة نسخة ثانية عمّ هو قائم من نظم عفا عليها الزمن؟ وكيف استطاع الأعيان والأغوات وكبار الموظفين من تفريغ محتوى المراسيم من الخير المتوقع منها، وكيف تهربوا من تنفيذها؟ وما هو موقف المجتمع العثماني من السياسات الإصلاحية و التنظيمية؟ وكيف أسهم التناقض بين المرجعيتين الإسلامية والغربية في إفشال مشروع التحديث رغم طموحاته؟

أهداف البحث:

1. تحليل دواعي التجديد ودوافع الإصلاحات العثمانية وأثرها على الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية.
2. دراسة العلاقة بين الإصلاح والتنظيم في المجالات الحيوية(الادارة، القضاء، الجيش، التعليم) .
3. تقييم مواقف المجتمع الأهلي من الإدارة العثمانية ودورها في تفكيك الولاء للإمبراطورية.

منهجية البحث:

استُخدم المنهج الاستقرائي التحليلي لرصد تطور الإصلاحات وعلاقتها بالتنظيم في سياق العرض التاريخي، مع تحليل نقدي لمواقف المجتمعات الأهلية. كما تمت مقارنة النصوص الأولية بالمصادر الثانوية لضمان المصداقية وموضوعية الطرح، بما يؤدي لاستشراف المعلومة.

محاور البحث:

ضمّ البحث بين دفتيه مقدمة، وثلاث فقرات، وخاتمة، وقائمة بالمصادر والمراجع، وقد بيّنت الفقرة الأولى دواعي التجديد في الأطر الحُكمية للمجتمع العربي في ظل السيادة العثمانية من حيث فساد وضعف الجيش والقوى الأمنية العسكرية، وأعقبها تتبع لأنظمة التصرف في الأراضي واستثمارها، وموقف الشعب بطبقاته الأعيان والفلاحين من هذا التحديث. أما الفقرتان الثانية والثالثة فقد بينّتا الانسجام والمفارقات بين أنماط العمل السياسي والمجتمعي (نظام البلدية والضابطة الأمنية، ومجالس الإدارة) حسب القانون الأساسي المسمى بالدستور، وبيان مشاركة أعيان المدن في إدارة مرافق السلطنة في والولايات لأنهم هم من تسلم إدارة البلديات ومنهم من غدا عضواً في مجلس المبعوثان، ومنهم من ظلم الناس فكبرت مغانمهم ومكاسبهم دون باقي طبقات المجتمع. وفي الفقرة الثالثة بالتحديد تمّ تبيان وضع الريف المجاور للمدن وتبعيته لها فيما يشكل الريف الجبلي فارقاً كبيراً بالاتجاه المعاكس، حيث كان يعتبر معقلاً للمعارضة وموئلاً لمناهضة سياسة الإلحاق القسرية لسيادة الإدارة العثمانية والمتمثلة بولاة وأعيان وأغوات المدن المستفيدون، كما ويتناول البحث مخرجات الإصلاحات العثمانية، والفرق بين الإصلاح والتنظيم، وطبيعة التفاعل بين أنماط الحكم والمجتمع العربي، بما في ذلك مواقف بعض الطوائف الاجتماعية والدينية من الممارسات الإدارية العثمانية.

العرض والتحليل:

أولاً: دواع التجديد في الأطر الحُكمية للمجتمع العربي في ظل السيادة العثمانية:

أهتم العثمانيون بتحديث نظم الدولة الإدارية اهتماماً بالغاً نتيجة انهيار الجيش والقوى الأمنية منذ أواخر القرن السابع عشر، إذ يعد سقوط المرفق العسكري بأفرعه المتعددة السباهية[1] (المبنية على التيمار والزعامت) [2]، والذي استبدل فيما بعد بنظام الالتزام [3]، والانكشارية (القائم على تجنيد الأطفال في البلاد المغلوبة) [4]، ومن ثم دخول أبناء الأهالي إلى هذا القطاع وما خلقه من تضعضع للهيكلية العسكرية المنظمة [5]، وهذا ما دفع بالقائمين على الشأن الإداري في السلطنة إلى ضرورة ايجاد إدارة جديدة تسهم في خلق نظام صالح في مختلف مرافق الدولة وأنظمتها وخاصة الجانب الاقتصادي والمالي، والجانب العسكري والحربي، على غرار الإصلاحات [6] القيصرية في

---

[1]: السباهية: مفردها سباهي وتعني سلاح الخيالة الأحرار ويتشكل من القطاع العسكري الاقطاعي. أبو جبل، كاميليا، محمد، نجاج. تاريخ الوطن العربي الحديث (بلاد الشام والعراق)،جامعة دمشق،سوريا،2005– 2006م،ص112 ./ إينالجك، خليل. تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ،دار المدار الإسلامي،2005م،،ص343.

[2]: التيمار والزعامت: نظام اقطاعي عسكري تتخلى بمقتضاه الدولة عن إعطاء رواتب شهرية للقطع العسكرية، وتمنح عوضاً عنه اقطاعات للسباهي ليجبي ضرائب لصالحها ولنفسه، فيقوم بجبي رسوم المزارع (جفت رسمي) ، وضريبة العشر عن تلك الأقطاعات فإن حصل دخلاً يقارب عشرون ألف أقجة تسمى تلك الإقطاعات بالتيمار، وتعطى لجنود السباهية، وإن زادت لنحو100آلاف أقجة سميت زعامات سلمت لضباطها، وإن فاقت 100 ألف أقجة دعيت بإقطاعات السلطان(الأميرية). الأحمد، كندا احمد. أحكام ملكية الأرض في الدولة العثمانية وانعكاساتها على الواقع الاقتصادي في بلاد الشام أنموذجا 1774–1875م، ماجستير تاريخ حديث ومعاصر،قسم التاريخ بجامعة دمشق،2017م،ص23–24.

[3]: نظام الالتزام: مصطلح خاص استخدم للتعبير عن منح أي استثمار تابع للخزينة إلى الغير عن طريق الالتزام، وهو حق يشتريه القادر بالمزاد و يسداد مقداره مقدماً، وكانت مدة عقد الالتزام لمدة ثلاث سنوات في الغالب وقد تمتد لست سنوات، أو تسع، أو حتى لمدة 12سنة وتعرف باسم تحويل، وكان على نوعين المقاطعة الميرية كانت توزع كل سنة أو سنتين أو ثلاث مرة واحدة، و مقاطعات الملك كانت تمنح مدى الحياة. انظر. صابان، سهيل. المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد، الرياض، 2000م،ص213.

[4] الإنكشارية: من "يكي چري" أي الجيش الجديد، تأسس في الأصل من عجمي أوغلانلر الذين هم من نتاج الدوفشرمة (وتعني التنشئة) حيث كاموا يجلبون ثم تجري تربيتهم وتدريبهم منذ سن مبكرة تتراوح أعمارهم بين 8– 20 سنة، وقد شكله الوزير "جندرلي قره خليل" وأحسن نظمه، بعد هزيمة أنقرة سنة 1402م، وتذكر الروايات أن المتصوف حاجي بكتاش هو من اطلق لقب الإنكشارية ومنحهم الاسم، فأضحى بمثابة الأب الروحي لهم. عامر محمود. تاريخ الدولة العثمانية، منشورات كلية الآداب بجامعة دمشق،2003–2004م،ص44 لغاية 48.

[5]: رافق، عبد الكريم: العرب والعثمانيون،1516–1916،منشورات جامعة دمشق، ،أيلول1974م،ص141–142.

[6]: الإصلاح: لغة: من الصلاح المقابل للفساد و للسيئة ، فالإصلاح هو التغيير للأفضل ، والحركات الإصلاحية هي الدعوات التي تحرك قطاعات من البشر لإصلاح ما فسد في الميادين المختلفة. واصطلاحاً : مفهوم سابق للتنظيمات و هو عبارة عن مجموعة من التصورات و المقترحات التي من شأنها و لو طبقت أن تحدث تغييراً للأحسن في المجالات كافة الاقتصادية و التربوية و العسكرية.. الخ، تعزز من علاقة الدولة بالمجتمع و تؤكد مركزية السلطة. انظر الحسن، عيسى ، موسوعة الحضارات تاريخ لغات أعلام قيم حضارية مدن عادات و تقاليد ، ط ،1الأهلية للنشر و التوزيع ، بيروت ، 2007م ، ص81. العزاوي، قيس جواد.الدولة العثمانية، قراءة جديدة في عوامل الانحطاط، بيروت، دار العربية للعلوم،ط1 ،1994م، ص36.

روسيا[1]. ولاسيما عندما اقتنع السلطان عبد الحميد الأول[2]، ان الدولة إذا لم تصلح قوتها الحربية وقوانينها العامة فإن أيامها قصيرة لا محالة [3] . وأما التنظيمات العثمانية فهي بحسب الواقع نظم غريبة نفذت ضمن ضغوط الدول الأوروبية واشتراطاتها على الدولة العثمانية، بهدف ابتلاع السلطنة المهترئة، وقد ألبستها لبوس التحديث وحماية الحريات وحقوق الملل[4]، وهذا ما صرح به اللورد كلارندون[5] وزير خارجية انكلترا: "إن اصلاح أحوال العثمانيين، يتم بعمل وطريقة وحيدة، مفادها ازالتهم من على الخارطة أي من على سطح الأرض" [6]. وقد ظهرت الحاجة للإصلاح نتيجة التدهور في كافة مرافق الدولة ومناحيها الاقتصادية ، والعسكرية، والثقافية، وتباينت الفروق الكبيرة فعلياً من المنحى الاقتصادي والمالي وانعكاسه على الجانب السياسي. اذ أن سوء تقدير السلاطين، وتقوقع فكرهم قد حال دون النظر العميق للخطر الاستعماري على البلاد المشرقية لاسيما العربية منها، فسيطرت السفن البرتغالية على السواحل العربية في الخليج ومدخل البحر الأحمر وعملت على احتكار تجارة الشرق، وتحويل الممرات التجارية إلى رأس الرجاء الصالح. فكان لها أثر كبير على فقدان السلطنة العثمانية لأهم مواردها المالية، فضلاً عن استنزاف القوة البشرية للعثمانيين في صراعها مع الدول الاسلامية المحيطة مع دولة الصفوية في ايران وتقويض قوة المماليك الذين يشكلون خط جبهة أولى ضد المطامع الاستعمارية البرتغالية [7]. وانتقال تجارة المعادن والتوابل إلى أوروبا، عبر القارة الإفريقية حيناً، وعبر التفاف حولها حيناً أخر، ثم كان لاكتشاف أمريكا مفرزات خطيرة على الحالة الاقتصادية العثمانية، فالنقد العثماني انخفضت قيمته، نتيجة عدم وجود قيمة المضافة التي من خلالها يحافظ على مستواها، فضلاً عن اللجوء لخلط العملة بالمعادن الرخيصة وسحب العملة النقدية الذهبية من يد الرعية كل ذلك ادى للتضخم وانهيار قوة النقد العثماني، كما برزت ظاهرة اجتماعية خطيرة تمثلت بتدخل حريم السلاطين في شؤون السلطنة وعلاقاتها الخارجية تبعاً لجنسية وتابعية السلطانة للدول الاوروبية المتحدرة منها، فيما أنزوى جل السلاطين في الملذات. واحقاق رغبات الزوجات، لدرجة انه أطلق على سلاطين تلك الفترة السلاطين المتوارين الذين لا ينظر عليهم أحد، وفي ظل هذا التردي الاجتماعي والاقتصادي لمعت فكرة وبذور اصلاح الشؤون المتردية ورأى البعض ضرورة استخدام القوة،

---

[1] العزاوي، قيس.جواد: مرجع سابق،ص32.

[2]: عبدالحميد الأول ابن أحمد الثالث(1724–1789):تولى العرش بعمر الخمسين سنة، أذله الروس بمعاهدة كوچك قاينارجه سنة1775م، عامر محمود، تاريخ الدولة العثمانية، منشورات جامعة دمشق،2004م ،ص290–291.

[3]: البحراوي، محمد عبداللطيف: حركة إصلاح في عصر السلطان محمود الثاني،القاهرة،دارالتراث،ط1 ، 1978،ص98.

[4] : ياغي، إسماعيل. الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، الرياض، مكتبة العبيكان،ط1996،1م،ص159.

[5] : اللورد كلاَرندون (Lord Clarendon) (1878–1853) : قاد دبلوماسية بريطانيا بوصفه وزير خارجيتها خلال الحرب القرمية (1853–1856) وساهم في حماية الإمبراطورية العثمانية ضد روسيا، ووقَّع معاهدة باريس (1856) ،ودعم العثمانيين ضد محمد علي، وعارض التوسع المصري في بلاد الشام. انظر: ريتشموند، ستيفن . الصراع العثماني–الروسي، مطبوعات جامعة أكسفورد،2013 ، 99./ كرين، هارولد ..بريطانيا والإمبراطورية العثمانية ،دار روتليدج،1973 ، ص77 .

[6] العزاوي، جواد قيس. المرجع السابق،ص37.

[7] : الشناوي، عبد العزيز. الدولة العثمانية دولة مفترى عليها،4أجزاء،القاهرة،مكتبة الانجلو المصرية،ج1980،2م.

لفرض الهيبة واستعادة الأملاك المتجاوز عليها بالطرق غير النظامية[1]. وحيال هذا الوضع المتأزم، والضغوط الأوروبية، وغياب السلطان عن مهامه، وحاشية السلطان وصدوره العظام[2] الذين لم يرغبوا بالإصلاح، كل ذلك حال دون تحقيق علاج ناجع [3]. وهذه العوامل التي أدت في نهاية المطاف إلى تقلص المقاطعات العائدة للسلطنة العثمانية، وفشل مشروع الاصلاح في مرحلته الأولى لتبدأ مرحلة ثانية من مراحل الإصلاح، متمثلة بإصلاح الجيش والنظم العسكرية، وهنا تنبه بعض السلاطين العثمانيين أن هزائم الجيوش العثمانية أمام روسيا القيصرية وأمام النمسا، وفرض معاهدات استسلام متكررة أهمها صلح كوجك قاينارجيه عام (1774م) كان له بالغ الأثر في أدراك العثمانيين لضرورة الإصلاح على الشاكلة الأوروبية في الجيش والإدارة [4]. ومن البداهة القول ان عملية الإصلاح لابد من القيام بها في سلك العسكرة قبل إي مجال أخر وذلك نتيجة للهزائم المتتالية التي مني بها الجيش العثماني عموماً، والأهوال والمصاعب التي كانت تحيط بالسلطنة فالكل يرغم في اسقاط السلطنة وهضم ممالكها ومقاطعاتها. فبدأت بذور الفكرة في عهد خلفاء السلطان مراد الرابع، بغية انهاء العصيان والتمردات المتعاقبة للانكشارية، وخلال عهد السلطان محمود الأول (1696-1754م) [5] الذي استعان بنصائح الكونت بونفال الفرنسي[6]، بعد أن شجعه سعيد أفندي [7]على تأسيس المطبعة العثمانية عام (1737م)، التي لعبت دوراً مهماً في الانفتاح على أوروبا [8].

---

[1] : وكان على رأس هؤلاء حاجي خليفة مصطفى عبد الله (1608-1657) "م الذي نشر رسالة عام (1756م)، أسماها دستور العمل في إصلاح الخلل .العزاوي، قيس جواد. مرجع السابق،ص35و36.

[2] الصدر الأعظم: ظهر هذا المصطلح سنة 1654 في عهد السلطان محمد الرابع وهو لقب رئيس الوزراء أو الوزير الأول في الدولة العثمانية بعد السلطان (الوكيل المطلق)، ويسمى الباب العالي، يتلقى خاتماً من الذهب عليه ختم السلطان، وعندما يعزل من منصبه يسلم الخاتم في حفل عام، ثم يذهب إلى منفاه إذا لم يحكم عليه بالموت، وهو يرأس الديوان ويعقد الاجتماعات الشهرية ويستقبل كبار الموظفين مرتين اسبوعياً. التوجي، محمد. بلاد الشام إبان العهد العثماني، ط ،1،دارالمعرفة، بيروت ،2004ص7./ الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج3 ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981م، ص632.

[3] : العزاوي، قيس جواد. مرجع السابق، ص35و36.

[4] : بموجب معاهدة كوجك قانيارجه سنة 1775م اعترف عبدالحميد الأول لروسيا بضم القرم واستقلال بساريا مع تسليم الإفلاق والبغدلان وبلاد الكرج وجزر الروم، مع حرية الملاحة في البحرين الأسود والأبيض و بموجب المادة السابعة، أجبرت السلطنة على قبول التدخل الروسي في شؤونها الداخلية من خلال أخذ الأحقية بحماية الأرثوذكس وإقامة كنيسة في ضاحية بيرا في استنبول. ،عامر محمود، تاريخ الدولة العثمانية، مرجع سابق ،ص290-291/ البحراوي، محمد عبد اللطيف: مرجع السابق،ص65.

[5] :السلطان محمود الأول(1696- 1754م): سلطان عثماني حكم بين1730- 1754 ، عُرف بدعمه للإصلاحات الثقافية والعسكرية واهتمامه بتحديث المؤسسات وفي عهده بدأت محاولات إدخال الطباعة الحديثة إلى الدولة العثمانية بمساعدة الخبراء الأوروبيين. سيد محمد السيد. تاريخ الدولة العثمانية ،ج2، القاهرة،1999 م ، ص178 . / البحراوي، محمد عبداللطيف. مرجع السابق،ص94. /
- Encyclopedia of the Ottoman Empire (Greenwood, 2009) p. 353

[6]: أحمد باشا بونفال(1675-1747) : ضابط فرنسي انضم للجيش العثماني. واعتنق الإسلام، باسم همبرون أحمد باشا ، ساهم كوسيط تقني في إنشاء أول مطبعة عثمانية بإسطنبول عام 1727م بالتعاون مع إبراهيم متفرقة وسعيد أفندي، غير ان المحاولة فشلت بسبب معارضة النساخين. العزاوي، قيس جواد: مرجع السابق،ص45./ العزي،خالد. تاريخ الطباعة في المشرق العربي، بيروت،2002،ص61. / أبو لغد، إبراهيم. المطبعة في الشرق العربي، القاهرة،1956 ، ص80 ./
The Beginnings of Printing in the Near East, (J. Strauss, 2003),p12.

[7] سعيد محمد أفندي (ت 1761): دبلوماسي عثماني ووزير للمعارف، شارك إبراهيم متفرقة في إدارة مشروع الطباعة عام1727 ، وأعد المراسيم الإدارية السلطانية لدعمها. Ottoman Reform and Muslim Regeneration, (I.B. Tauris, 2005),p89.

[8] : العزاوي، قيس جواد. مرجع السابق،ص45.

في عهد السلطان مصطفى الثالث (1757–1773م) [1]، رغب أشد الرغبة في إجراء خطط سلفه محمود الأول التصحيحية غير أن الحروب المتواصلة، لم تعطه كفايته في مسير الحركة الإصلاحية، بيد أنه سار لإكمال ما شرعه سلفه من حيث تجهيز الجند وتنظيم اللوائح [2]، واستلهم معونة الخبراء العسكريين الأوروبيين وعلى رأسهم البارون دي توت [3]، وتم تعيينه مستشاراً للسلطان، وتكليفه بإشادة فرقة المدفعية على أن تلحق بها مدرسة للهندسة. بيد أن هذه الإصلاحات لم تثمر كثيراً ،لأنه لم يتجه صوب الانكشارية المرفق الرئيس في الجيش والقوة العسكرية، التي أخذ عددها يتزايد، وكذلك فسادها كنتيجة حتمية لمخالفة قواعد نشأتها، والمتمثلة بعدم الزواج، واحتراف التجارة. فزواج الانكشاري وتأسيسه للأسر والعائلات جعل الانتماء إليهم وراثياً، فيما دفعت المتاجرة والبيوع والشراء إلى قلة ارتباط الانكشاري بثكنته. زد على ذلك عدم اعتراف رجال الانكشارية بضرورة مواكبة العلم والأخذ بتقنيات الأوروبية المتسارعة لاسيما في القطاع الحربي، فأخذوا يواجهون إصلاح البنى العسكرية خوفاً على مكتسباتهم وامتيازاتهم التي اضحت أساس وجودهم. فيما أيد نظرتهم المحافظون الدينيون المستفيدون من هذا الفساد، ومن هذه الحالة المهترئة، حيث ذهبوا إلى أن ولي أحدى الطرق الصوفية الحاج بكتاش [4] قد بارك الانكشارية عند نشأتها ودعا لها بالنصر الدائم. بمعنى أن الإصلاح والداعين له هم أعداء لتاريخ الانكشارية بل أنهم مخالفين للشرع الإسلامي. وحينما استلم السلطان المسن عبد الحميد الأول (1773–1789م) ، منح الفرنسيين امتيازات في مجال التنظيم الإداري بغية لتقديم المساعدة له، واشترط عليهم عدم الاقتراب من الهيئة الدينية، والمطالبة بتحديث القوانين والنظم العسكرية بشكل جذري وعميق، خوفاً من وقوع اضطرابات قد تنتفع منه روسيا العدو الأكبر للسلطنة وحليفتها النمسا حيث انتصر الأسطول الروسي على الأسطول العثماني سنة (1770م) ، وإرغام الأخيرة على توقيع معاهدة الإذلال في كوجوك قاينارجيه سنة(1775م)، والتي تعتبر بداية التدخل الفعلي للدول الأوروبية في الحياة العثمانية الداخلية. فضلاً عن تجاهل ولاة الأقاليم للفرمانات السلطانية [5].

---

[1] السلطان مصطفى الثالث: أكبر أولاد السلطان أحمد الثالث، ولد سنة 1716م وتوفي سنة 1774م، أقام المشافي والمحاجر الصحية والمكتبات الخاصة، تقهقرت جيوشه أمام جيوش وأسطول روسيا القيصرية (زمن كاترين الثانية) في بولونيا وجزيرة لمينوس، غير انه استطاع بمعونة الصدر الأعظم محمد راغب باشا، قمع الثورات المحلية لكل من علي بك الكبير وضاهر العمر، و ابعاد المماليك عن حكم إدارة مصر وفلسطين. عامر، محمود علي. تاريخ الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص287 لغاية 290.

[2] البحراوي، محمد عبداللطيف. مرجع السابق،ص95.

[3] : البارون فرانسوا دي توت(François Baron de Tott 1733–1793) : ضابط ومهندس مجري–فرنسي، وصل إلى إسطنبول عام 1755 م ،كسكرتير للسفير الفرنسي، ثم لاحقًا أرسله لويس الخامس عشر1773 كمستشار عسكري بعد هزيمة تشيشمة المدوية((1770) ، لمساعدة العثمانيين في تحديث المدفعية، أسس مدرسة وترسانة هندسية بحرية حديثة في منطقة القلعة الذهبية (Haliç) عام 1773 كانت هذه أول مدرسة عثمانية تدرب الجنود وتدرس العلوم العسكرية الحديثة(الرياضيات، الهندسة، المدفعية، بناء السفن) بشكل منهجي وساهم في تحسين التحصينات الدفاعية لمضيق الدردنيل والبوسفور وألف كتاب " مذكرات البارون دي توت عن الدولة التركية وصف فيه السلطنة نُشرت في أمستردام (1784)، ويحلل في تقاريره التخلف العسكري في الدولة العثمانية ،وفترة عمله وإصلاحاته العزاوي، قيس جواد. مرجع السابق،ص46./

Mémoires du Baron de Tott sur les Turcs et les Tartares, Vol. 1, 1785) ,pp. 120–150.

[4] الطريقة البكتاشية: هي أحدى الطرق الصوفية، مؤسسها الحاج بكتاش الصوفي المتتلمذ على يد الشيخ لقمان الصوفي هاجر إلى الأناضول وتوفي سنة 738هـ. في عهد السلطان (أورخان بن عثمان) بارك تأسيس الجيش الإنكشاري وشكل شيوخها قواد فرق الجيش الإنكشاري يرافقونه في حملاته وغزواته، وأضحى الإنكشاريون يسمون أنفسهم أبناء الحاجي بكتاش، ، يعترفون بخطاياهم لشيوخهم على الطريقة الكهنوتية، وهم لا يحرمون شرب الخمر ويعتقدون بتناسخ الأرواح ويجلون علي لدرجة القداسة. عامر ،محمود. مرجع سابق،167–168.

[5] الفرمان: اصلها فارسي، وتعني القرار الذي يعده الصدر الأعظم ،فإن وافق عليه السلطان ،ختمه بختمه (الضغراء)، وله نوعان فرمان خاص بولاية معينة، ومنها ماهو فرمان عام لسائر الولايات. عزالدين، زياد عبد الحكيم. أبعاد تواجد الكيان الصهيوني في الشرق الأوسط دراسة تاريخية سياسية واقتصادية، درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة تشرين،2018–2019م.

هذا وقد وحصّل بعض الأعيان المحليين مكانة مرموقة أمثال: أحمد باشا الجزار[1] في عكا، وعلي بك الكبير [2] في مصر. تلك المشكلات والمعوقات التي تواجهها السلطنة على الصعيد الخارجي، من انكسار وهزائم الجيوش السلطانية وفقدان ولايات البلقان وغيرها من الضغوط الأوروبية، فضلاً عن الوضع السلطنة المترهل داخلياً. تلك العوامل مجتمعة دفعت السلطان عبد الحميد الأول ومن معه من الشخصيات -المؤمنة بروح التجديد، المتمتعة بالقدرة والكفاءة على تحقيق الإصلاح المرجو- [3]. للسعي في تنظيم أمور السلطنة واصلاح ما فسد، فشرع بداية بتقوية الأسطول عبر استقدام خبيرين عسكريين فرنسيين هما دوريه[4]، و أوروا [5].

---

[1] أحمد باشا البوشناقي الجزار: ولد في العام1734 م في البوسنة، التابعة للسلطنة العثمانية آنذاك لأسرةٍ مسيحية اعتنق الإسلام وانضم لخدمة عبدالله بك المملوكي في مصر، إلى أن فوّضه السلطان مصطفى الثالث، ولاية صيدا وعكا ومنحه لقب" باشا." حتى توفي في 7 مايو/أيار.1804 ، هزم نابليون بونابرت علم 1799م، قال جملته الشهيرة "عكا جعلتني أخسر قدري، ولو فتحتها لغيّرت لعالم." . البياتي، فاضل. الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في الأوضاع الادارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية مطلع القرن العثماني أواسط القرن التاسع عشر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1،نيسان 2007م ص229 لغاية 231. / "أحمد باشا الجزار العثماني العجوز الذي هزم نابليون بونابرت في فلسطين"، موقع عربي بوست-فقرة ثقافة- تاريخ تم التحديث ب10-4-2020، تاريخ الاطلاع الاثنين 30-6-2025م،على الرابط:
https://arabicpost.net/%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9/2020/04/01/%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D8%B4%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%B1/

[2] علي بك الكبير(1728- 1773م): زعيم مملوكي سعى للاستقلال بمصر واجرى اصلاحات، وتوغل في الشام، لكن خيانة مساعده وقائد عسكره محمد أبو الذهب، عمل على إسقاطه وجعلته منفياً في الشام حتى وفاته. ، عبدالرحمن، محمد. مقالة علي بك الكبير أمير الكر والفر لماذا عاش حياته هارباً؟، موقع صحيفة اليوم السابع، فقرة ثقافة- بتاريخ السبت 13 نيسان 2024م، تاريخ الاطلاع 3-6-2025م،على الرابط:
https://m.youm7.com/story/2024/4/13/%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D8%A8%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1-%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%B9%D8%A7%D8%B4-%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%87-D9%87%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A7/6543550

[3] يلماز، اوزتونا. تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سليمان،مراجعة محمود الأنصاري،2ج،استانبول عام1988م،ص625.

[4] فرانسوا دي توسان دي تيرناي دوريه (François de Toussaint de Ternay d'Origny) :الولادة 1722في أنجيه فرنسا وتوفي في 1776م في الأستانة أثناء الخدمة. وهو ضابط بحري فرنسي مخضرم، عُيّن كرئيس لمهندسي البحرية العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الأول، فأعاد بناء الأسطول وتحديث الترسانات البحرية ودرب الكوادر العثمانية على التقنيات البحرية الحديثة، وصمم سفناً حربية متطورة وفق المعايير الفرنسية بلغت 15 سفينة منها السفينة السلطانية و5 فرقاطات خلال 4 سنوات.
وهناك خلط بالمصادر والمراجع حيث تعتبر دوريه هو نفسه السفير الفرنسي لدى الباب العالي ووزير الخارجية الفرنسي لاحقاً المدعو الكونت شارل غرافييه دي فيرنيه (Charles Gravier, Comte de Vergennes) : للاستزادة انظر:
روكي، ج .الإصلاحات البحرية العثمانية في القرن الثامن عشر، مجلة الجمعية التاريخية العثمانية،32(1) ، (2010)،ص78- 82 ./
مذكرات دي توت،مرجع سابق.

[5] جاك ألكسندر لوروا (Jacques-Alexandre Le Roy) 1770-1778 :بينما تظهره الأرشيفات العثمانية باسم "اوروا باشا أو" اوروا مهندس "تحريفاً للاسم الفرنسي ، و(أوروا تعني المجدد أو المحدث للأسطول)، وهو ضابط في البحرية الملكية الفرنسية (خدم في حرب السنوات السبع)، خبير في هندسة السفن الحربية من فئة" البارجة الخطية.(Ship of the Line) "، كما أشرف على بناء 22 سفينة حربية في ترسانة جولنك-1770 .(1774العثمانية، أدخل تقنيات فرنسية متقدمة في تصنيع هيكل السفن المضاد للقصف. وعمد لتركيب مدافع ثقيلة 48-36مدفعاً، و درّب العثمانيين على نظام المناورة" الخط المعاكس.(Line of Battle) "، مانتران، روبير.تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي،2جزء،القاهرة1993م،ج2،ص9./

Özcan, K. (2023). Ottoman Naval Reforms and French Experts, Brill, pp. 88-92.

كما برزت الحاجة إلى تجنيد السكان في الجيش وإعداد البعض منهم كقوة بحرية، واحدثت مدرسة تعنى بالهندسة البحرية غير أن إصلاحاته جاءت لينة. وقد أكمل السلطان سليم الثالث(1761–1807م)[1] خطوة سلفه، وانتهج وزيره خليل حميد[2] اقتباس النظم العصرية. وتحديداً في الصناعات الوطنية– إن جاز لنا التعبير بذلك– لدرجة نافست المنتوجات الأوروبية، نذكر منها الصناعة النسيجية على وجه التحديد، كما شجع الطباعة، وصناعة الورق. مع الأخذ بالمحاذير من الإسراف والمبالغة في التحديث. كون معارضي الإصلاح كثيري العدد، ومتهمون بتخريب الدعائم الدينية والاجتماعية للسلطنة، ويتلقون دعماً من قبل روسيا والنمسا[3]، الراغبتين في بقاء السلطنة في حالة ضعف وتخلف اجتماعي واقتصادي وعسكري بالأخص. خوفاً من عودة المارد العثماني المخيف ثانية، مما يشكل تهديداً على مطامعها ومصالحها في منطقة المياه الدافئة [4]. كما أدخل السلطان سليم الثالث الإصلاحات في طور جديد، حيث عمد لانقاص قيمة العملة لتخفيف الضغط على خزينة الدولة، وأصدر فرمان يحظر فيه صناعة المشغولات الذهبية والفضية إلى حلي النساء، وطلب من أعضاء الطبقة الحاكمة والشعب بيع مقتنياتهم من ذهب وفضة لخزينة الدولة، حتى تتمكن الدولة من صهرها وتحويلها إلى عملة، كما يعتبر أول سلطان يرسل بعثات دائمة للإقامة في بلاط أجنبي بغرض دراسة جوانب التقدم الأوروبي ونقله إلى الدولة ونتيجة لتقارير مبتعثيه بدأ السلطان عملية الاقتباس لنظم الدول الأوروبية الحديثة حيث أنشأ فرق عسكرية منظمة تعوض عن شغب وضعف الانكشارية وهزائمها في ساحات الوغى، وقيامها بالعصيان المتكرر، لكن إصلاحه باء بالفشل نتيجة قوة المنتفعين من ضعف السلطنة [5].

---

[1] ولد السلطان سليم الثالث في الأستانة عام 1761م، واستلم الحكم بـ 1789م، وكان شاعراً وخطاطاً وعازفاً على الناي ملم باللغات الشرقية كافة، وكان مجتهداً ومخلصاً وطنياً ومصلحاً مؤكداً على أهمية العودة إلى القيم الدينية والجهادية كقوة دافعة في مواجهة الأعداء ،اقام سفارات تركية دائمة في فيينا ولندن وباريس،وقتل على يد الإنكشاريين. يلماز ،اوزتونا. تاريخ الدولة العثمانية، مرجع سابق،ص643/ إبراهيم، علي، جبور، علاء الدين، محمود، حسن. الدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الثالث 1789– 1808م) ، مجلة جامعة تشرين، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، مجلد (64) العدد (4)،2024م،ص592–593./ مانتران، روبير. المرجع السابق،ص9./ عزالدين، زياد عبد الحكيم. مرجع سابق،ص50.

[2] حميد خليل باشا :عُين في 26 سبتمبر 1794 ، صدراً اعظم حتى 5 نوفمبر 1794 م حيث أقيل من الصدارة بسبب معارضته لسياسات السلطان سليم الثالث الإصلاحية، فيما يتعلق بالإنفاق العسكري ، شغل منصب الدفتردار قبل وبعد فترة الصدارة، ثلاث مرات، اتهم بالفساد والتحريض، وحكم عليه في الأستانة بالإعدام عام 1801م. جودت أحمد باشا: تاريخ جودت ترتيب جديد، ج 6–7،المطبعة العثمانية، استانبول، 1313هـ، ص23.

[3]. برز من المعارضين للإصلاح (كومندان دريا = قبطان البحر) حسن باشا الجزائرلي، كان كارهاً للوزير خليل حميد، فتآمر مع مناهضي الإصلاح، وتمكن من عزل حميد ومن ثم قتله عام(1785م)، ورحّل الخبراء الأجانب سنة (1787م). زد على ذلك رفض معاهدة كوجوك قارناجه، كما رفض سيطرة بريطانيا على الأسواق وبخاصة في مجال النسيج. كان له مبادرات إصلاحية نالت شيئاً من النجاح كان المعارض الأشد في القضاء على الإنكشارية زمن السلطان محمود الثاني سنة (1826م)يلماز ،اوزتونا. تاريخ الدولة العثمانية، مرجع سابق،ص631.

[4] : مانتران، روبير. المرجع السابق، ص 10.

[5] : من أولئك المبتعثين للاطلاع على الحضارة الغربية، نجد سكريتر السفارة السلطانية لدى بريطانيا محمود رئيف افندي، وهو صاحب كتاب التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية، كما لمع اسم مبتعث أخر هو عزمي افندي سفير السلطنة في برلين، الذي أعد تقريراً عن مشاهداته لمختلف ضروب التطور في بروسيا وقدمه للسلطان سليم الثالث. مصطفى، أحمد عبد الرحيم. أصول التاريخ العثماني، القاهرة، دار الشروق،ط3،للعام 2003م،ص171. / عامر، محمود. تاريخ الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص295. إبراهيم، علي، جبور، علاء الدين، محمود، حسن. مرجع سابق،ص593. / الاحمد، كندا احمد. أحكام ملكية الأرض..، مرجع سابق، ص47.

لكن أوامر السلطان عام (1805م)، والمتضمنة ضم بعض فرق الانكشارية، وتجنيد السكان في الجيش الجديد، دفع بمعارضي التجديد من الانكشارية والعلماء على حد سواء بالإطاحة بحكمه وبإصلاحاته، وألغوا خزانة المؤن التي أقرها السلطان سليم الثالث لرفد جيشه الجديد، وقد عرف من بين المعارضين قاضي عسكر الروميلي [1]، الذي تحالف مع حاكم ملنستره رشيد مصطفى باشا البيرقدار [2]، وجمع من العلماء، لإفشال النظام الجديد، مدعين أنه هرطقة مخالفة للشرع، فاستغلت الانكشارية الظروف لتقوم بالعصيان العسكري [3]. وتم عزل السلطان سليم الثالث بفتوى من شيخ الإسلام، حيث افتى "بان كل سلطان يدخل نظامات الإفرنج (عادتهم أو طبائعهم–لبس الملابس الغربية) ويجبر الرعية على أتباعها لا يكون صالحاً للملك" [4]. وتزعم المعارضة رشيد مصطفى باشا البيرقدار، حيث أجبر السلطان على إلغاء النظام الجديد عام (1806م)، ودفع بالفرق الجديدة للتراجع إلى آسيا الصغرى، وأعدم مؤيديه من مصلحي الدولة أمثال: محمود رئيف افندي، لتعود الفوضى في عهد مصطفى الرابع [5] الذي عينته الانكشارية، فاستغل الظرف رشيد مصطفى باشا البيرقدار لينقلب على السلطان، وينصب عوضاً عنه محمود الثاني(1808–1839م) سلطاناً على عرش السلطنة العثمانية [6]، وتولى هو الصدارة العظمى، غير أن الانكشارية قتلته بعد أشهر [7]، ثم إنه باستلام محمود الثاني بدأت مرحلة جديدة في تاريخ السلطنة. حيث اطلع على الأفكار التجديدية والإصلاحية لسليم الثالث، عندما كان يقيم معه جبرياً في السراي. وقد ادرك محمود الثاني أن ثمرة الجهود لا تجنى إلا من خلال سحق العقبة الرئيسة وهي النظم القديمة، ووجوب شمول الإصلاح لكل النظم العثمانية عسكرية منها ومدنية على حد سواء، مع توافر الضمانات لنجاحه قبل القيام به [8].

[1] الروملي: لقب اطلق على أراضي السلطنة العثمانية الواقعة في أوروبا، وحور ليدل على الرومي باللغة العربية. يوسف، الهام، حسن، سميع علي. صراع السلطة في على الدولة لعثمانية وأثره على نظام الحكم من القرن الرابع عشر حتى القرن الثامن عشر، مجلة جامعة تشرين مجلد 38العدد1، العام 2016م،ص299.

[2] رشيد مصطفى باشا البيرقدار: تلميذ المستشرق سلفستر دي ساس ، ويعتبر أب التنظيمات، انحدر من أسرة جد متواضعة، كان والده أحد مدراء الأوقاف الخيرية للسلطان بايزيد الثاني. عند تولى محمود الثاني السلطة (1839_1808)،عُين في منصب الصدر الأعظم، وهناك تضارب بالمصادر فبعضها تجعل البيرقدار مؤيد للإصلاح وأخرى تعاكسها.– كمرجع طقوش، محمد سهيل.،تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة ،ط2 ،دار النفائس ، بيروت ،د. س،ص328.

[3] : رافق، عبد الكريم: مرجع سابق، ص378.

[4] : العزاوي، قيس جواد: مرجع السابق،ص45.

[5] :السلطان مصطفى الرابع: من سلاطين فترة ضعف السلطنة عينته الإنكشارية ثم قتلته، عامر،محمود علي. مرجع سابق،ص297.

[6] : السلطان محمود الثاني ابن عبدالحميد الأول(1784–1839م): تولى زمام الحكم سنة 1808م، بعمر 24 سنة، ترجم مؤلفات تعنى بفن الحروب حيث اسس مطبعة في حي اسكدار في الأستانة. أوعز لصدره الأول مصطفى باشا بيرقدار مهمة تنظيم الإنكشارية وتدريبها على الاسلحة النارية الحديثة، ثم أبادها لاحقاً في الواقعة الخيرية نتيجة تمردها عليه. عقد معاهدة ادرنة المجحفة مع الروس، غير أنه قضى على الحركة الوهابية وأوقف تمدد واليه محمد علي باشا في البلاد الشامية. عامر، محمود، مرجع سابق،ص296 لغاية 303.

[7] : شيخ الإسلام عطا الله أفندي تعاون مع الصدر الأعظم كوسا موسى باشا، ولو وقف العلماء صوب السلطان سليم الثالث لما ضعف ولتغير التاريخ العثماني برمته، لكن تم عزل السلطان سليم الثالث. يوسف، الهام، حسن، سميع علي. مرجع سابق،ص257./ ياغي، إسماعيل. مرجع سابق،ص139. / رافق، عبدالكريم. مرجع السابق،ص378./ [36] : العزاوي، قيس جواد. مرجع السابق،ص45.

[8] : مصطفى، أحمد عبد الرحيم: المرجع سابق،ص169. / رافق، عبدالكريم: مرجع السابق،ص378.

ومن تلك الضمانات اتباع سياسة فرق تسد بين أعداء السلطنة. فنجده يكلف واليه الطموح محمد علي باشا[1] لقمع الحركة الوهابية في الجزيرة العربية[2] ، كما يكلفه بسحق ثورة اليونان في جزيرة موره. وما إن تحقق مبتغاه حتى توجه صوب الانكشارية التي أضحت محط كراهية الشعب وازدرائهم. لاسيما الفشل الذي كانت تمنى به في معاركها الواحدة تلو الأخرى. فطالب الشعب بتصفية الانكشارية. ونزولاً عند رغبة هؤلاء، وأمام مشروعه المرتقب(الإصلاح) دك ثكناتهم بالمدفعية، وأباد اكثرهم عام (1826م)، وحوّل جميع أقطاعاتها وأمتعتها إلى خزينة الدولة، فدعيت هذه الحادثة بالواقعة الخيرية، لأنهم تفاءلوا بها كثيراً [3]. إذاً الجهد الحقيقي والعملاني لهذا الاقتباس تمثل بإلغاء نظام الانكشارية، بواقعة الخيرية، على يد السلطان محمود الثاني، واستبداله بالجيش الجديد، والحد من مشيخة الإسلام وفتاويها التي تبرر أعمال الإنكشارية [4]. وحل الطريقة الصوفية البكتاشية، التي كان لها العروة الوثقى مع الإنكشارية. ثم تبع ذلك إشادة قوات جديدة دعيت بالعساكر المحمدية المنصورة بغية حماية الدين والإمبراطورية [5]. غير أن القوة العسكرية التي أبهرت نظر السلطان سرعان ما تلاشى بريقها لتوضع على المحك. من خلال الحرب التي وقعت بينها وبين والي السلطان محمد علي باشا. فتتكشف عورتها. ويظهر للقاصي والداني مدى ترهلها فقد انهزمت على أرض الشام في معركة نصيبين عام (1839م). ولولا تدخل الدول الأوروبية إلى جانب السلطنة العثمانية ضد أطماع محمد علي وسحق القوة المصرية، وفرض بنود اتفاق مؤتمر لندن الثاني في عام1257هـ1841م [6] لانتهى استحواذ السلطنة العثمانية لبلاد الشام نهائياً [7]. فالإصلاح جاء من الخارج، ومن وجهة نظر فرنسية صرفة، فيما هدف محمود الثاني من الإصلاح تثبيت حكمه وليس حباً فيه [8].

---

[1] محمد علي باشا(1979– 1848م): ينسب إلى قولة بمقدونيا (في ألبانيا أو اليونان حالياً)،مؤسس الأسرة العلوية في مصر(حملت لقب الخديوي فيما بعد) ومجدد تاريخها الحديث ، حكم البلاد ب9–7–1805م، ،وسعى للتوسع في بلاد الشام ومصر، أسس نظاماً إدارياً قوياً وأحدث تغيرات هامة في الجيش والعسكرة المصرية، أنهزم أمام السلطان العثماني وحلفائه الغربيين وانسحبت قوات أبنه إبراهيم من سوريا، توفي ب2–9–1848م، ودفن بالقاهرة للاستزادة ،أبو جبل، كاميليا،محمد، نجاح مرجع سابق،ص223 وما بعد./ موقع رئاسة الجمهورية المصرية ،تاريخ الاطلاع 30–6–2025م،على الرابط: https://www.presidency.eg/ar/%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D8%A7%D9%85/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89/

[2] الحركة الوهابية: حركة إصلاحية سلفية أسسها محمد بن عبد الوهاب (1792–1703) في نجد، نادى عبرها إلى العودة إلى القرآن والسنة، ومحاربة البدع (التوسل بالقبور، التصوف)، تحالف مع آل سعود الذي أسس الدولة السعودية الأولى (1818–1744 ا)، عدتها الدولة العثمانية" تمردًا"، وكلفت محمد علي باشا بالقضاء عليها عام 1818م. العظم، خالد .التاريخ الاجتماعي للجزيرة العربية، منشورات جامعة كولومبيا،2017 ، ص132 . / مصطفى، أحمد عبد الرحيم: مرجع سابق، ص18.

[3] : العزاوي، قيس جواد: مرجع السابق،ص45.

[4]: عوض، عبدالعزيز محمد: الادارة العثمانية في ولاية سورية،1864–1914م، تقديم أحمد عزت عبدالكريم، القاهرة، دار المعارف،1969م، ص16.

[5]: البحراوي، محمد عبداللطيف: مرجع السابق،ص95.

[6] مؤتمر لندن الثاني1841م: اتفق فيها على حكم محمد علي لمصر ويورث حكمها لأسرته من بعده، بموجب فرمان سلطاني سنوي لضمان تبعيته للسلطنة العثمانية، وان يعيد الأسطول العثماني مع منعه من بناء السفن الحربية إلا بموافقة السلطان، والتنازل عن أي فكرة بضم سوريا، وأن ويتم تعيين الرتب العسكرية والمدنية إلى بإرادة السلطان العثماني ولا تزيد قوات مصر البرية عن 18 الف جندي، وان يؤدي محمد علي الضريبة السنوية إلى الباب العالي وأن لا يحكم بالإعدام ويعقد المعاهدات التجارية بمقابل استتباع السودان لمصر. أبو جبل، كاميليا، محمد، نجاح، مرجع سابق،ص366.

[7] :مصطفى، أحمد عبد الرحيم: مرجع سابق،ص185./ وأيضاً: ياغي، إسماعيل: مرجع سابق،ص146.

[8] :العزاوي، قيس جواد: مرجع السابق،ص46.

وقد امتاز عهده بقوة سلطته ليصبح حاكماً مطلقاً في نظر حكومته البيروقراطية، ومهدداً لسلامة ومصلحة الدولة قبل أي شيء أخر[1]. كما شملت اصلاحات محمود الثاني مرافق القضاء والإدارة. وقد بدأها بربط الولايات بالعاصمة وفق مبدأ القرار المركزي، والتخلص من قوة ونفوذ العصبيات والإمارات المحلية فيها، أمثال الحركة الوهابية في جزيرة عرب، ومحمد علي باشا في مصر وبلاد الشام، وغيرها من حركات المناوئة للسلطنة العثمانية [2]. كما ظهرت حركة ترجمة الكتب الأجنبية إلى اللغة التركية، حيث برز المترجم شاني زاده (1826_1769ام) الذي كان يوصف بأنه "دائرة معارف " والذي أضحى عام 1826م مؤرخاً للدولة العثمانية، وترجم العديد من الكتب الايطالية إلى اللغة التركية، أما الشخصية الثانية فهي شخصية إسحاق أفندي الذي كتب مجلداته الأربعة الشاملة في الرياضيات والفيزياء، وقد عُدّ مع "شاني زاده" اعظم من أوجد المصطلحات التركية للعلوم الحديثة في الدولة العثمانية [3].

يرى الباحث أن هذا السرد التاريخي لا بد منه لفهم نشأة الإصلاح والتنظيم في السلطنة العثمانية، وتطوره. حيث تمثل التنظيمات الخطوة الأخيرة في قضية الإصلاح، بل في سيادة واستقلال السلطنة العثمانية التي فقدتها حينما قبلت اشتراطات الدول الغربية، ومظاهرها المتنوعة مثل الامتيازات الأجنبية والحماية الأوروبية للنحل والملل (أهل الذمة)[4]، وقيامهم بكل سبيل يكفل لهم التدخل في السلطنة، وتفكيك أواصر مؤسساتها التعليمية والعسكرية والتجارية. ضمن ستار الشرعية.

إن الإصلاح الحقيقي والعهد الجديد للتنظيمات تم مع بداية العام (1839م)،حينما تسلم السلطة وأمورها السلطان عبد المجيد خان[5] حيث طالت اصلاحاته شتى مرافق الدولة في المجتمع: نظام الإلتزام والأرض ومفرزاته من وجهاء ومتنفذين محليين، وولاة وأعوانهم المتحدين بمصالح الإلتزام، وتداخل الغرب عبر امتيازاته في التجارة والتعليم والتبشير، ونصرتهم الملل والنحل.إن تمحيصاً دقيقاً لخط شريف گلخانه (قصر الورد) المعلن عنه سنة (1839م) [6]، والخط الهمايوني الصادر عام (1856م)، يثبت أن الهدف السلطاني الرئيس كان حذف نظام الإلتزام من الوجود، هذا النظام الذي ألحق بخزينة السلطنة، وعلى المزارعين الفقر والمظالم على حد سواء، إذا ورد في هذا الخط السلطاني ان أصول

---

[1] : مصطفى، أحمد عبد الرحيم: مرجع سابق،ص171.

[2] : وهذا يتوافق مع رأي المؤرخ توينبي، عندما قال: "إن السلطان محمود الثاني بذل الجزء الأكبر من مجهوداته للإصلاح، ولكن في محاولة يائسة للاحتفاظ بشعوب غيره تحت سلطانه". البحراوي، محمد عبد اللطيف. مرجع السابق،ص95./ عمر، عبد العزيز عمر. تاريخ المشرق العربي (1922_1516)،دار النهضة العربية،لبنان،د.س،ص27.

[3] : مصطفى، أحمد عبد الرحيم. مرجع سابق، ص18.

[4]: الملة: مصطلح أطلق في العهود السابقة على المسلمين حصراً، وفي بداية القرن التاسع عشر في العهد عثماني أضحى تسمية على رعايا الدولة العثمانية من غير المسلمين،علي، سمر، الأحمد، عبد المنعم. نظام الملل في الدولة العثمانية إبان القرن التاسع عشر ظهور المشروع الماروني وتطوره أنموذج للدراسة، مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية، مجلد 146،العدد(2)،2023م،ص1.

[5] عبد المجيد الأول خان : ولد سنة 1237هـ، اعتلى العرش بعد وفاة والده بعمر 18عاماً، سنة 1255هـ/1839م، ودامت مدة سلطته 22سنة. انظر فريد بك (المحامي)، محمد. تاريخ الدولة العثمانية، تحقيق: إحسان حقي،ط،1دار النفائس، بيروت،1981م ،ص21.

[6] گلخانة :كلمة تركية تتكون من مقطعين "گل" وتعني الورد أو الفل و"خانة" ومعناها بيت، الخطيب، مصطفى عبد الكريم ،معجم المصطلحات والألقاب التاريخية ،ط،1مؤسسة الرسائل ،بيروت،1996،ص37.

[7] الخط الهاميوني (1856م) أوخط التنظيمات الخيرية: كان أكثر دقة من خط شريف جولهانه سنة 1839م ، و صيغته جاءت أكثر اقتباساً عن الغرب بصورة لم يسبق لها مثيل في الوثائق العثمانية، فهو لم يستشهد بآية قرآنية واحدة ولا بقوانين الإمبراطورية القديمة وأمجادها، بل تبنى مفاهيم غربية مثل" وطن" بدلاً من" الأمة "فكانت هي أول الخطوات فصل الدين والدولة "علمنة." لقد أكثر من دلائل العطف على الأقليات؛ عبر الامتيازات بينما رأى عموم الشعب المسلم غالباً أنها «دليل على إملاء القوى الأوروبية السياسة على السلطان». مصطفى أحمد عبد الرحيم ،المرجع السابق ،ص211.

الإلتزام القائم على تسليم مصالح أحد البلاد السياسية وأمورها المالية إلى أحد الناس وتجبّره وتغلّبه، لم يجنى منها ثمر نافع، واستناداً إلى ذلك فُرِضَ على كل فرد من الأهالي ويرگو= (ضريبة) مناسب منسجم مع أملاكه وقدرته كي لا يؤخذ من أحد شيء زائد عن طاقته. كما هدفت الإصلاحات إلى تحقيق المساواة الحقوقية بين النحل والطوائف في الإدارة والقضاء والتعليم والعسكرة من طرف، وبين مصالح الجماعات الاجتماعية والوطن في إطار التبعية العثمانية الواحدة من طرف ثانٍ، فأمن الفرد في روحه وماله ومُلكه يدفعه لتوسيع معاشه، وتتزايد غيرته مع الأيام على دولته وملته ومحبته لوطنه [1]. غير أن الأحداث المتتابعة واكبت العمل التنظيمي العثماني، منها ما هو مساير ومجاوب ومنسجم مع هذه التنظيمات لاسيما فيما يخص الحد من سلطة الملتزمين والمقاطعجية (أصحاب المقاطعات) [2]، كما حصل في ثورة الفلاحيين بكسروان عام 1858م، ومنها اتخذ منحى مقاوم ومعارض لهذه التنظيمات، شملت المتأثرين سلباً لاسيما أصحاب الحرف الذين استشعروا خطر الغزو السلعي التجاري الأوروبي من طرف، وتهديد البنية التنظيمية الأهلية الموروثة المتمثلة بالطرق وشيوخ الحرفة والنقباء والأشراف من طرف آخر [3]. فابتكار نظم إدارية جديدة تهمل التنظيم الأهلي وفعاليته في الحياة السياسية المدينة، كما جاءت بدعوتها المساوية بين الملل على صعيد الدواوين المختلطة، وتأكيد المجالس الطائفية وتكريس امتيازات جناها التاجر الذمي عبر منافسة البضائع الغربية للإنتاج الحرفي المحلي.

ورد في نصوص خط همايوني عام (1856م) ان جميع الدعاوي التي تحدث بين المسلمين وباقي التبعية غير المسلمة، أو بين الأخيرة وباقي تابعي المذاهب المختلفة غير المسلمة جنائية أو تجارية تحال إلى الدواوين المختلطة[4].، وهذا ما فتح الطريق أمام القوى الاجتماعية التجارية غير المسلمة وازداد التغريب في مجال الاقتصاد والخدمات الاجتماعية والتعليم واحتلها لمواقع هامة في الهيكلية الإدارية الجديدة بناء على التنظيمات المحدثة، مما جعل له معارضين ومنتقضين[5]لاسيما في بلاد الشام فالأعيان في المدن والزعامات المقاطعجية(الإقطاعية) في الريف والولاة وأعوانهم المتمسكين بمحور الجباية الضريبية المتمثل بنظام الأصناف والالتزام، قد عارضوا النظرة الجديدة للإدارة، لكونها تقلص من قبضتهم ونفوذهم، بينما ساند المزارعون مبدأ المساواة في توزيع الضرائب والحد من نفوذ وتسلط أُسر الباشا[1] والأغا[2]، في حين شكل الحرفيون عتبة التحرك في صد كل ما يعتري حياتهم اليومية بأبعادها الاقتصادية والدينية والثقافية،

---

[1] : الدستور، ، ترجمة نوفل أفندي نعمة الله نوفل ، بيروت ، الصحافة الأدبية ، 1301هـ ، 2جزء ، ج1،ص3.

[2] المقاطعة: فيما تدعى حالياً الناحية، وهي عبارة عن مجموعة من القرى تمثل وحدة إدارية مالية، رغم ذلك اسم المقاطعة لايزال معتمداً بحسب وصف سجلات الإلتزام والمحاكم الشرعية. كمقاطقة جبول –عزاز، مقاطعة إسكله (=ميناء) اسكندرونة، وفي لبنان أيضاً. عمران، خضر. الأوضاع الاجتماعية في لواء اللاذقية 1287– 1338هـ 1870– 1919م نصف القرن الأخير من وثائق محكمة شرعية اللاذقية ووثائق وحجج شرعية أخرى عرض وتحقيق،ج1،جامعة تشرين، كلية الآداب قسم التاريخ،2006–2007م ج1، ،ص27.وج2،ص268.

[3] :خوري، فيليب شكري. طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق، 1860–1908م، ورقة قدمت إلى: المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام،2ج، دمشق، منشورات جامعة دمشق، 1980م،ج1، ص437–453.

[4] : الدستور، المرجع سابق، ص7 .

[5]: خوري، فيليب شكري: المرجع سابق، ص475.

[1] الباشا (Pasha): أرفع الألقاب العثمانية(فوق" بك "و"أغا")، يُمنح للوزراء والولاة وقادة الجيش، وقد نتم إلغائه في تركيا عام 1934م. زوريس، نيكولاس. النخب العثمانية، دار بريل،1983،ص89 .

[2] الأغوات: جمع كلمة الأغا (Agha) : لقب عثماني يُمنح لضباط الجيش وكبار الإداريين، أو زعماء العشائر .يُعادل" السيد "أو" القائد"، يُمنح للخدمة وهو لقب غير وراثي،(بمعنى أخر اقطاعي له جذور عسكرية اجتماعية، وغالبية الأغوات في لواء اللاذقية من العنصر التركماني. ،عمر ان، خضر. مرجع سابق،ج 1،ص40.

فأضحت التركيبة [النظمية] الاجتماعية –الاقتصادية مندمجة في موقف واحد تجاه التمدد الأجنبي في السلطة ومخرجاته الاقتصادية والثقافية والتعليمية [3]، وقد شكلت فتنة جبل لبنان وما جاورها من اضطرابات في المدن الشامية بين أعوام 1840–1860م، مظهراً لتصرفات الولاة والأعيان وأصحاب الحرف في مواجهتها للغزو السلعي الأوروبي إلى الداخل المحلي، وأظهرت أيضاً أهداف الدول الكبرى في تعميق تدخلها في الشؤون العثمانية، كما أظهرت جدية الإصلاحيين العثمانيين في إنقاذ السلطنة وردّ اعتبارها وبعث قوتها بعد الضعف الذي أوهن جسدها، ومن هؤلاء الإصلاحيين المدافعين عن دولة التنظيمات مدحت باشا[4]، وفؤاد باشا[5]. اذ سعى الأخير لتقليم أظافر الإقطاعيين في الجبل، واضعاف أعيان دمشق بدعوى مساهمة بعضهم في التهيئة للمذابح أو سكوته عنها أو عجزه عن منعها، وإجراءات فؤاد باشا، استبقت تدابير الحملة الفرنسية التي حطت رحالها على شواطئ بيروت، ودخلت عمق الجبل تحت ذريعة حماية الكاثوليك. وتمّ ورود الحملة الفرنسية بموجب اللجنة الدولية التي عقدت جلساتها في بيروت واستانبول، بعد أن توصلت تفاهمات الدول مع السلطنة العثمانية لقيام نظام متصرفية جبل لبنان[6].

[3] : حيث يرى الكاتب شارل عيساوي في منطقة بلاد الشام والمشرق الأوسطي ((نموذجاً نوعياً للتطور الاقتصادي)) يفسره بالقرب من بلاد الغرب الأجنبي وطبيعة السياسة والاقتصاد الأجنبيين، وافترض طبيعة العلاقة المنفصلة لاقتصاد القرن التاسع عشر مع أساليب الإنتاج والاستثمار الاقتصادي السابق للمنطقة العربية(الشرق أوسطية) بأسبابها ونتائجها. حوراني، البرت، خوري، فيليب س، ولسون، ماري. الشرق الأوسط الحديث –التحولات في المجتمع والاقتصاد 1789–1918م،ترجمة أسعد صقر،ج2، المقدمة، ص9.

[4]: *مدحت باشا:اسمه الحقيقي أحمد أو محمد شفيق، بدله بمدحت، من مواليد القسطنطينية سنة 1882لأب بلغاري، شغل منصب قاضي ديني والتحق بالخدمة المدنية تقلد الصدارة العظمى للمرة الأولى عام 1872م،أعجب بالنظام الإنكليزي،، وتأثر بالأفكار الغربية فنادى بالإصلاح ولقب بأبي الأحرار وخالع الملوك.وهو صاحب فكرة الدستور23 كانون الأول 1876م(المشروطية الأولى).*عمر، عبد العزيز عمر ،تاريخ لبنان الحديث ،1515 – 1915،ط،1دار النهضة العربية ،لبنان ،2004ص4. فريد، أحمد. الطوائف في سوريا، دار النهار، 2012، ص114. عزالدين، زياد عبد الحكيم، مرجع سابق،ص36.

[5]: فؤاد باشا أفندي (1815–1869)،ابن الشاعر ورجل الدولة العثماني كـج هجـى زاده محمد عزت أفندي،) ،والمساعد والمعاون الأقرب ل عاي باشا ،ولد في الأستانة ودرس الطب وأصبح مترجماً لسفارة السلطنة في لندن عام 1837م،ثم يُعين بعدها وزيراً لخارجية في صدارة معلمه عالي باشا سنة 1853م، ثم رئيساً لحركة التنظيمات الخيرية في السلطنة. مهيبل، اسمى. التنظيمات الخيرية في الدولة العثمانية 1839–1876م،دراسة في اول إحلال للقوانين العلمانية محل الشريعة وأثره في الدولة العثمانية، مركز نهوض للدراسات والأبحاث،2022،ص4.

[6]: المتصرفية: بعد فتنة 1860–1861م، ومنعاً لتفرد فرنسا بالأمر، فرضت الدول الغربية نظاماً دولياً يدعى بالمتصرفية، وقبله الباب العالي مرغماً، وينص على أن يحكم جبل لبنان متصرف مسيحي عثماني بموجب نظام إداري خاص يتبع العاصمة مباشرة، ويُضع تحت رقابة دولية. عمران، خضر. ،ج1،مرجع سابق ،ص27.

ومن ثم صدر قانون الولايات عام 1864م [1]، بمجهود مدحت باشا وفؤاد باشا، جاء ليحتوي صيغة المتصرفية في منظومة أوسع قائمة على تقسيم السلطنة إلى ولايات[2] تصغرها سناجق(متصرفية) [3] تصغرها أقضية (قائم مقامية) [4] فنواحي[5]، ولكل منها مجالس تضم القائم مقام و القضاة والمستشارين وممثلين عن الطوائف لسهولة الحكم والحقت بالسلطة المركزية [6]. هذا وقد اعتبرت متصرفية جبل لبنان مماثلة لسناجق الدولة العثمانية، مع منحها صفة الخصوصية أو المرتبة الممتازة حيث تتبع للباب العالي في استانبول مباشرة كالوالي نفسه. وتجسد هذا الإمتياز أيضاً بموافقة الدول الكبرى على تعيين المتصرف، واستقلال الموازنة التي تصرف على الإدارة والانماء، وحصر مهمات الأمن بالضابطية المحلية[7]. هذه المفارقة بين مبدأ الاحتواء والمركزية التي تقرها التنظيمات العثمانية، وبين خصوصية الوضع الذاتي لجبل لبنان الساعي للإستقلال مدعوماً دولياً، وبالأخص فرنسياً. هذا الأمر سيكون له أثره في عواصم الولايات والألوية من حيث نمط العمل السياسي والاداري [8].

إن الزمن الممتد بين إعلان خط شريف گلخانه (قصر الورد)عام 1839 وبين صدور قانون الولايات عام 1864م، يمثل تصارعاً وتصدعاً على الصعيد الاجتماعي، ويتطلب مواجهته القيام بعملية التكيف والتأقلم مع ظروف مستحدثة من أمثال : التدخل الأوروبي في وجه النفوذ المصري في بلاد الشام (1839–1840م)، ومن ثم النزول الفرنسي في سواحل بيروت وجبل لبنان عام (1860م). وتدفق السلع الأجنبية والحصول على الامتيازات المتعددة من جهة. وسعي

---

[1] مرسوم الولايات (1864م): كان ثمرة الضغوط الغربية واستنبط أحكامه من الدساتير الأوروبية على رأسها الدستور البلجيكي المعمول به سنة 1830، والدستور البروسي المعتمد ب1850م،والدستور الفرنسي، (بما لا يخالف الشرع الإسلامي الحنيف). الشناوي، عبد العزيز. الدولة العثمانية دولة مفترى عليها،ج4،ص 1778.

[2] الإيالات: مفردها الإيالة: وهي الولاية تعتبر الوحدة الإدارية الأكبر، وتحتها السنجق أو اللواء، والذي يقسم بدوره إلى عدة نواحي ويرأس الإيالة الباشا (البكلر بكي_ بيك البكوات، أمير الأمراء). عمران ، خضر ،مرجع سابق، ص24./ أبو جبل، كاميليا، محمد، نجاج. مرجع سابق،ص112./ حلاق، حسان و صباغ، عباس، المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية، ط ،1دار العلم للملايين، بيروت1999, ص140،/ صابان، سهيل، المعجم ..،مرجع سابق، ص64./ يوسف، الهام. الصراع على العرش بين ولدي السلطان محمد الفاتح– جم وبايزيد 1841–1512م،دراسة في أسباب الصراع على العرش وانعكاسه على الوضع الداخلي للسلطنة العثمانية في عهد السلطان بيازيد886–918هـ/1481–1512م،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات،المجلد39،العدد2، 2017م،ص75.

[3] السنجق: جمعها سناجق، وهي ذات أصل إقطاعي، وتعني لغة: الراية والعلم، اللواء، الرمح. وفي الاصطلاح: تطلق على أصغر التقسيمات الإدارية العثمانية تقسم إلى مجموعة من الأقضية على رأس كل منها قاضي. عمران ،خضر. مرجع سابق،ص1.

[4]الأقضية: مفردها قضاء، وهو تقسيم أراضي الولاية، وبه مقر القاضي، ويدار من قبل قائم مقام. عمران، خضر. مرجع سابق، صxl.

[5] نواحي: مفردها ناحية وهي تقسيمات للقضاء وهي عبارة عن مجموعة من القرى والأحياء الواسعة. عمران ،خضر ،مرجع سابق،صxl.

[6]: اللجنة الدولية التي ساهمت في وضع النظام الأساسي للبنان يثبت فاعلية الدول الغربية وتأثيرها السياسي ومصالحها الاقتصادية في المنطقة عموماً. مخزوم، محمد. أزمة الفكر ومشكلات السلطة السياسية في المشرق العربي في عصر النهضة، ط1،معهد الانماء العربي، الدراسات التاريخية، بيروت،1986م،ص129. / الدستور. المرجع سابق، ص382.

[7]: الضابطة: هي عبارة عن هيئة تشكل لفرض الأمن والاستقرار، وفي المجال القضائي عملها تطبيق وفرض القرارات العدلية، أما الطابو، فقد ذكر تعريفه سابقاً، الدستور،ج2،المرجع السابق،ص437.

[8]: كوثراني، وجيه. الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي (1860–1920م)، مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي، سلسلة التاريخ الاجتماعي للوطن العربي،1 ، معهد الانماء العربي، بيروت ، 1976م، ص167–179.

الدولة العثمانية للقضاء على النظام الإقطاعي، والسعي المستمر لمركزية القرار، عن طريق زيادة أعداد واختصاصات ومهام الهيئة الحاكمة في الولايات وإلزامهم بلوائح تنظيمية ، ومقارعة المحليين لهذا التبدل في النظم الإدارية والمجتمعية عن طريق المواربة.

إن أبرز المعارضين لفرض الإصلاح والتنظيم هم المحافظون المتدينون المرتبطة مصالحهم بالوضع القديم، والذين يزعمون أن القانون التجاري الجديد يتناول قضايا حياتية عالجتها الشريعة بدقة وبشروح مفصلة وفضفاضة، وبالتالي ليس هناك داعي من تطبيقه. وبالفعل ماطلت في انفاذ هذا القانون، فيما أعتقد آخرون أن منشوري گلخانه وخط همايون قد فتحا الباب أمام الشعوب المحكومة لتظهر شعورها القومي وتطالب بحريتها بشتى الطرق والوسائل (بالثورة أو الاحتجاجات)، في وقت كان فيه الشعور القومي العثماني غير متبلور، والسلطنة نفسها تستند لمبدأ غير مجرب وليس لها رؤية واضحة في ممارسته. يضاف لذلك. بنود المنشورين ومقرراتها كانت تحمل في طياتها عوامل انهدام نقاط القوة في السلطنة العثمانية المشادة على سلطة الشرع الإسلامي، وسيطرة العنصر التركي المسلم. فمن الأفضل الاحتفاظ بالنظم القديمة مع تنقيتها وتطهيرها من الفساد والجمود. وهذا ما ذهب إليه احمد وفيق في قوله:" إن محاولة إدخال مؤسسات أوروبية، بالجملة إلى تركيا وتلقيح النظام التركي السياسي التقليدي القديم بالمدنية الأوروبية قبل أن يكون مهيئاً لمثل هذا التجديد الحاسم، لا يمكن ان تنجح، بل لا بد لها ان تضعف السلطنة العثمانية اضعافاً يفقدها القوة الضئيلة والاستقلال الذين تبقيا لها" [1].

ثانياً: الانسجام والمفارقات بين أنماط العمل السياسي والمجتمعي.

ان الجديد في دستور الولايات المحدث سنة (1864م) تمثل في لتبديل طبيعة صلاحيات الطبقة الحاكمة (الوالي والمعاونون..) ليصبحوا جزءً من منظومة مؤسساتية كبيرة تشمل القضاء والإدارة والمالية والموظفين ومكاتب الأقلام المعنيين بسائر أمور الحياة الاجتماعية في الولاية. فالدارة العمومية المركزية في الولاية قد استغنت عن توسط النقباء ومشايخ الحرف وملتزمي الضرائب، وبنود دستور المذكور أعلاه: أفترض على الوالي تنفيذ سياسة السلطنة في حدود المأذونية المنوطة به من تشريعات الولاية الداخلية، فيما جعل مرجع الشأن المالي من مهام شخص يعينه الوالي يدعى الدفتر دار، يشرف على قلم المحاسبة الذي يسجل حركة الأمور الحسابية وفق الأصول المحددة من طرف نظارة المالية العلية، والذي احدث ما يسمى بتحريرات الولاية وقلمها ويسأل عنها المكتوبجي[2]. في حين ينظر مأمور في تطبيق أمور الاتفاقيات والمعاهدات والتخابر بين الحكومة ومأموري الأجانب، ويكون هذا معين من قبل نظارة الخارجية. أما ضابطة الإيالة فهي تحت أمرة واليها[3]. يظهر لنا مما سبق، تقلص صلاحيات القاضي ليصبح وظيفة ادارية تسمى دائرة المفتش قائمة على النظر في الشؤون المدنية الشخصية للمسلمين، فيما تنحسر تدخلات العلماء والقضاة في القضايا والشؤون السياسية في المجتمع[4].

---

[1] أحمد وفيق باشا:اديب ولغوي ودبلوماسي عثماني، شغل منصب سفير بلاده في فرنسا، ثم أصبح وزيراً للأوقاف فرئيساً لأول مجلس عثماني منتخب عام 1876م، وضع أول معجم عثماني " لهجة عثماني"، وقام بترجمة اعمال موليير وفولتر وشكسبير إلى التركية. العزاوي قيس جواد. المرجع السابق، ص67. / حوراني، ألبرت. الفكر العربي في عصر النهضة 1798–1939م،ترجمة: كريم عزقول،ط4،دار النهار للنشر،عام1986م،ص68و69.

[2] المكتوبجي: رئيس التحريرات والمشرف على الصحف. عمران، خضر. ج2،مرجع سابق،ص352.

[3]: الدستور. المرجع سابق، ص383.

[4]: نصت المادة العشرون: على أن يكون ديوان التمييز المحدث من ستة أعضاء مسلمين وذميين بالتساوي، وتحت إشراف قاضي الإسلام المسمى مفتش الحكام والمختص بحسم الدعاوى كل ضمن إدارته الروحية. فيما تحل الخصومات التجارية ضمن مجلس التجارة. هذه = التنظيمات زادت من حدة الانقسامات الطائفية في دمشق، حيث رأى المسلمون السنّة في المساواة القانونية تهديداً لامتيازاتهم. انظر خوري، فيليب شكري : المرجع سابق، ص 457 و365./

FawazAn, Leila, Occasion for War: Mount Lebanon and Damascus in 1860, (University of California Press, 1994), p70.

في حين تصبح مجالس التجارة (المحاكم التجارية) مؤسسة قوية منافسة لتنظيمات الأصناف (مشايخ الحرف والمهن) التي يتم في إطارها حل إشكالات وخلافات أهل السوق من حرفيين وتجار. حيث أدى التوسع التجاري مع الغرب، وما رافقه من بناء البنى التحتية المساعدة لهذا التوسع كشق طريق دمشق– بيروت، وتأهيل المرافئ من حيفا حتى الإسكندرونة مروراً ببيروت، وإشادة السكك الحديدية، وانتعاش المدن الساحلية والداخلية على حد سواء في أوائل القرن العشرين. كل ذلك أدى لضرورة اصدار فتاوى شرعية، ونصوص قانونية تنسجم مع القوانين الدولية للتجارة والتطور المتسارع للمدن. حيث تنشأ علاقة مؤسسية نفعية بين الادارة كمصدر للسلطة، وبين الأرض كمصدر للثروة والمال. وهذا ما نشهده من خلال تزعم البيوت الدمشقية للإدارة بعد عام (1860م)، في اطار الوظيفة الإدارية العثمانية، ومن تلك **البيوت** التي احتفظت برتبتها السابقة (منصب النقابة) وتمازجها مع مناصبها في التنظيم الإداري العثماني المحدث: عائلة العمري [1]. وقد اشتهرت عائلة العابد في حسن الإدارة وتطبيق النظم العثمانية [2]، وكذلك برزت عائلة العظم [3] حيث تولى منهم في مرحلة التنظيم: رئاسة البلدية، نظارة النفوس، مديرية الأشغال العامة ..إلخ، ارتبطت ثرواتها وأملاكها العقارية ونسبها مع النظام العثماني المحدث[4]، لاسيما قانون الأراضي الصادر عام (1858م)، ونظام الطابو(الملكية العقارية) عام(1878م) [5] الموافقين للإصلاح الزراعي القائم على فرض الجباية الضريبية على المتصرفين الفعليين بالأرض*[6]. ويوسع المشاركة الفلاحية الفردية في استثمار الأراضي الأميرية، وتثبيت تصرفهم بها. ففي المادة الثامنة من قانون الأراضي: تعطى الأراضي لكل فرد دون غيره مع سندات طابو تبين شكل تصرفهم بها[7].

[1]: حيث برز منهم عبد اللطيف افندي ابن سعيد العمري عضو المجلس البلدي ثم محكمة الاستئناف ثم تقلد عضوية مجلس إدارة الولاية الكبير، وابن عمه فريد أفندي متصرف لواء حوران، وكذلك حال آل العجلاني. أنظر: الحصني، محمد أديب آل تقي الدين. منتخبات التواريخ لدمشق، تحقيق وتقديم كمال الصليبي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1979م، ص823.

[2]: وعرف من (آل العابد) مصطفى باشا والي الموصل، والوزير أحمد عزت المندفع لفكرة مد الخط الحديدي الحجازي، وايصال خدمة البرق الهاتفي من الشام إلى أرض الحرمين الشريفين بجزيرة العرب، فيما تقلد أبنه محمد علي بك سفارة السلطنة العثمانية في أمريكا، ومن بعدها أضحى مديراً عاماً لمالية الاتحاد السوري. الحصني، محمد آل تقي الدين، المرجع السابق،ص853و854.

[3] آل العظم: عائلة سياسية حكمت ولايات سورية في العصر العثماني(1807–1725)، من أبرز شخصياتها أسعد باشا العظم، والي دمشق .(1757–1743) بنى قصر العظم في البزروية جانب الجامع الأموي ثم تحول لمتحف الفنون الشعبية واشتهر بالإصلاحات العمرانية وأمن سلامة الحجيج. كذلك إبراهيم باشا العظم الذي حكم صيدا ودمشق، وقد خلعه العثمانيون عام 1807 بسبب تمرُّده. رافق، عبد الكريم .تاريخ المجتمع الشامي في القرن (18م)، دار المستقبل،1985 ، ص 203./ خربوطلي، علي. سوريا العثمانية، دار المعارف،1990 ، ص157. للاستزادة انظر:أبو جبل، كاميليا، محمد، نجاح. تاريخ الوطن العربي ،مرجع سابق،ص249 حتى ص276.

[4]: للمزيد عن تماهي العائلات مع الإدارة العثمانية المحدثة كعوائل الأيوبي، والقوتلي، والمهايني، والكزبري، وبنو مردم بك في دمشق، والكيلاني والشيشكلي والحوراني والأتاسي في حمص، وآل الرفاعي والكوراني والكيالي وهنانو في حلب ينظر: الحصني، محمد آل تقي الدين، المرجع السابق، ص 921–926.

[5] الطابو: مصطلح اطلق على المستند الذي يحق التصرف فيه بالأراضي وملكية العقارات أطلق على دائرة تسجيل الأراضي والعقارات،حسان،صباغ المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والعثمانية..، مرجع سابق،ص143./

[6]: * (تعادل مفهوم الأرض لمن يعمل بها في وقتنا الحاضر)، الدستور،ج1، ص14حتى ص44/ ونظام الطابو،ص44حتى ص64.

[7]: الدستور،ج1،مرجع السابق، ص16–17.

أما بشان التنازل عن الأراضي وافرغها للغير، فيتم تدوينها بسجلات الطابو باسم شخص المفرغ له **وفق المادة الثالثة من نظام الطابو** المحددة لإجراءات التسجيل والنقل والقاضية: بوجوب تملك وثيقة إعلام وتخبر إمام ومختاري القرية أو الحارة، وبيان حدود ومقدار الدونمات، وتبعيتها للقضاء الداخلة فيه، والمبالغ المحصلة على الفروغ...إلخ[1].

جدير بالذكر أن طريقة المالكانات [2] والإلتزام للأراضي الأميرية بقي مستمراً العمل به، حيث تم تجاوز النص القانوني المتمثل باسترداد الأراضي المضبوطة والمزروعة فضولاً وتغلباً[3]. مما يظهر المفارقة بين نظرة المشرعين العثمانيين ومن يطبقها على أرض الواقع، حيث لا يعدو كونه تحول في نظام الحكم من موقع ملتزمي الجباية إلى موقع الموظفين الإداريين المكلفين بتطبيق قوانين وأشكال الحكم، ومن بينها حصر المتصرفين العينيين بالأرض وضبوط تسجيلهم في سجلات الطابو.

لقد أسلفنا سابقاً أن كثيراً من الوجهاء والعائلات الدمشقية وغيرها من سكان بلاد الشام قد تغلغلت في إدارة النظم العثمانية الجديدة حتى اضحى منصب الإدارة [المركز الرئيس] لتأمين الوجاهة السياسية من طرف، وزيادة المكاسب النفعية من طرف ثانٍ ، وإتباع المراجعين من سكان الحي وفلاحي القرية لهم من خلال الأوهام بمسألة الحماية، من طرف ثالث[4]*.

كل ذلك دفع بعائلات الأغاوات والباشاوات والوجهاء والأعيان لدس أبنائها والمقربين لها في المناصب الحكومية، وايجاد حقوق وراثية غير رسمية في بعض المناصب، حتى وإن كان ذلك عن طريق منح الرشاوي المالية والعينية[5]. غير أن توزع الأراضي والملكانات المسجلة في سجلات الولاية المالية ودفاترها تظهر أن التوزع غير عادل ففي أرجاء حمص قدر بـ((**مائة وستة وسبعين قرية منها ثمانون في المائة للوجهاء، وعشرون في المائة مشاع بين هؤلاء الوجهاء والفلاحين، باستثناء بضع قرى تصرف بها الفلاحون وحدهم كون أيدي المتغلبين لم تصلها أيديهم**)) – تم الإحصاء قبل الحرب العالمية الأولى– [6].

---

[1]: الدستور،ج1، ص44.

[2] لفظة مالكانة أو جفتلك: تعني مزرعة، يقابلها أيضاً بالعثماني لفظة باغ أو لفظة تارله، وتعني أيضاً بستان، حديقة ثمار، يأخذه صاحبه مدى الحياة، غير أن مصطلح (الجفتلك) أكثر اتساعاً في الملكية تطلق على الضيعة بيوت الفلاحين والأرض المزروعة المتصلة بها، وربما تكون الجفتلك مسألة وراثية وفي حالة الورثة ، لا يجوز أن يطلق عليها مالكانة، وقد عمد السلطان أحمد الثالث إلى تطبيق نظام المالكانة وبحسب الوثائق ومؤرخي تلك المرحلة أن بيع المالكانات لمن حظي بالحصول عليها، وهذا ما جسد ظاهرة الارستقراطية في معظم الولايات لمزيد ينظر: الشمري، جبار درويش جاسم. نظام المالكانة وتطبيقاتها قي بلاد الشام خلال العهد العثماني 1723- 1839م،الجامعة المستنصرية-كلية التربية، العراق، مجلة الباحث، العدد 38،،د.ت،ص2-13./عمران،خضر،ج2،مرجع سابق،ص268-270./ حلاق، حسان، صباغ، عباس. المعجم الجامع ....، مرجع سابق ص197-198./ الاحمد، كندا احمد. أحكام ملكية الأرض..، مرجع سابق،ص27.

[3]: الدستور.ج1، مرجع السابق،ص18.

[4]: *حماية الفلاحين أتت من حاجتهم لرد هجمات البدو على أراضيهم وأرزاقهم، وحاجتهم لوسائط الاتصال بالإدارة القائمة في المدينة، فضلاً عن تخوفهم من زيادة الضرائب نتيجة مسح الأراضي، ووقوعهم في الديون المستمرة، والمتصاعدة للملتزمين. بهجت، محمد ،التميمي، محمد رفيق. ولاية بيروت، 2ج،مطبعة الاقبال،بيروت،1917م،ج1، القسم الجنوبي، ص99و100و109و110.

[5]: خوري، فيليب شكري. المرجع السابق،ص476و477 / الحكيم، يوسف. سوريا والعهد العثماني، المطبعة الكاثوليكية،بيروت،1966م، ص 90و91.

[6]: كرد علي، محمد. خطط الشام،6 أجزاء،ط2 مصححة،ج4، الناشر مكتبة النوري بدمشق، مؤسسة الأعلمي، بيروت،-1925 1928،ص195.

هذا وقد أدى التمازج بين ممتلكات العائلات المدنية في ولاية الشام ونمط الحكم المتفرع عنه إلى زيادة ثروة ونفع هذه العائلات، وكان له الأثر الكبير في الحياة السياسية، فكثيراً ما تصارعت وتنافست العائلات فيما بينها، وأسست تحالفات عائلية يطلق عليها شركات حصرية يرأسها المأمور الوطني–أي رئيس العائلة أو وجيهها– الأكثر نفوذاً حيث تعمل الشركة على إظهار مناقبه بين الأهالي وإذا ما فشلت الأسر الأخرى بالانضمام لهذه الشركات نشروا مساوئ مأمور الشركة، وتصارعوا على النفوذ إلى حدّ الصدام الدموي[1].

وعلى الرغم من التنازع على النفوذ فإن الأسر المدنية في بلاد الشام (الأعيان) متفقين في ممارستهم السياسية على أمرين أثنين، الأول: تحصيل المكاسب وإن صغرت الوظائف الإدارية التي يعملون فيها، كونهم ينجزون أشغالهم الذاتية ومشاكل اقربائهم من خلالها بأسهل طريقة وأفضل وجه وبسرعة كبيرة، والأمر الثاني: يشكلون من أنفسهم (الآغا أو البيك أو الأفندي) [2] مرجعاً وسيطاً لذوي الحاجات وللفلاحين عند الموظف الغريب القادم من ولاية أخرى[3].

يلاحظ ان النمط الحكم المتحول من نظام أعيان وأغوات ومتنفذين مرتبطين بصورة الالتزام والموقع الديني، إلى نظام وجهاء منتفعين بالمنصب، والأموال والأراضي المسجلة بديوان المحاسبة وأقلام المكتوبجية المنضوية في سلطة الإدارة، ما هو إلا شكل جديد للعلاقات والأساليب القديمة، ولكن تحت حكم الوالي المحلي للولاية[4].

وفي مطلع القرن العشرين، وكما هو الحال في يومنا، تم اعتماد خديعة فقهية من قبل المتغلبين للسيطرة على أملاك السلطنة من الأراضي عن طريق تحويل الأراضي الأميرية إلى وقف أهلي (ذري) من طرف، ولتجنب تجزئة حق المتصرف والمنتفع بالأرض إلى حقوق جزئية للوارثين من طرف آخر. وبذلك تم لعائلات الأعيان الالتفاف على قانون الأراضي، وتجنب سندات الطابو الفردية. فأفادت من هذا التصرف لكنه بالمقابل أساءت استخدام الوقف الأهلي (الذري) على حساب الوقف الخيري. وفي هذا الباب يقول محمد كرد علي عن مصائب الأوقاف:

((إن غلو الواقفين بالتهافت على الوقف، واتخاذ الظلمة المتجرين بالدين الوقف دريئة لصيانة اموالهم المغصوبة من المصادرة.. وتساهل متفقهة السوء بابتداع حيل الأوقاف لافعام جيوبهم وإشباع بطونهم النهمة.. كل ذلك كان من اعظم البواعث على إضاعة الأوقاف الإسلامية في الشام)) [5].

غير أن جباية الضرائب وتخمينها بقيت ملعباً للعبث والتضليل واستبقاء سلطة التزام ،عن طريق منح المجالس الإدراية مهمة جمع ضريبة العشر[6] من الفلاحين لأفراد يتنافسون على بعضهم بعضاً للظفر بهذه المهمة [7].

وكان استيفاء العشر على المحاصيل الزراعية يتم في كل قرية بالمزاودة العلنية في موسم الحصاد، فإذا لم يتقدم راغب فيه بسبب الجفاف وسوء الموسم، التزمه أهل القرية بالبدل المقدر في السنة السابقة على سبيل التضامن والتكامل. وهذا

---

[1]: بهجت، محمد ، التميمي، محمد رفيق. مرجع السابق،110و111.

[2]: الأفندي: مصطلح يطلق على رجال العلم والدين وجاوزه ليشمل الأغنياء وأصحاب الوجاهة. عمران،خضر.ج1، مرجع سابق،ص43.

[3]: بهجت،محمد +التميمي، محمد رفيق. مرجع السابق،ص110.

[4]: كرد علي، محمد. المذكرات،3 أجزاء، ج1،مطبعة الترقي،دمشق،1948–1949م، ص393و394./

FawzAn, Leila. Occasion for War: ibid,p 68–73.

[5]: كرد علي، محمد: خطط الشام،ج5،المرجع السابق،ص111.

[6]: ضريبة العشر: جمعها الأعشار، ضريبة شرعية لها علاقة بالخراج الذي تطور من ضريبة الرأس مشابهة للجزية وقد ازيل الخراج وأصبح يعرف بالعشر على الأشجار والحبوب،عمران،خضر.ج2،مرجع سابق،ص317/

[7]: كرد علي، محمد. خطط الشام،ج4،ص194.

فيه غبن إذ لا يجوز ان يتحمل فقراء المزارعين الغرم في سنة اليباس والقحط. هذه السياسة المالية المطبقة على قرى المزارعين والفلاحين (المزاودة أي التخمين) لم تكن لتطبق على قرى الأعيان والأغوات المتمتعة بمباركة مجالس الإدارة. مما خلق أضرار مزدوجة على الفلاح وبيت المال، والأمر ليس بمستغرب نتيجة التمايز في تطبيق الجانب المالي على يد الملتزمين والمتسلمين الحاملين للقب موظفي الإدارة في عهد التنظيمات الجديدة القديمة [1].

ثالثاً: المجتمع الأهلي وممارسة الإدارة[2].

يوجب الحديث عن الإصلاحات والتنظيمات العثمانية التطرق إلى **نظام البلدية** المقتبس عن الدول الغربية والذي ولد في الآستانة ومن ثم عمم على مراكز الولايات والألوية والأقضية والنواحي المشرقية التابعة للسلطنة العثمانية بعد صدور قانون لولايات عام(1864م)، هذا النظام الذي مُنح صلاحيات النظم القديمة: التي يرعاها النقباء والمحتسبين وشيوخ الكار، مضافاً إليها قضايا عمران المدينة ومرافقها من أرصفة الطرق ونظافتها، ومتابعة موضوع المقاييس والموازين في الأرزاق وتغريم المتجاوزين الظالمين بحقوق الناس[3]. هذه المؤسسة على غرار مؤسسات وأجهزة الإدارة الأخرى أضحت ملعباً بيد المتنفذين من الأعيان، ومصدر نفع للمقربين والأتباع، ووساطة بالإدارة المتمثلة بمدير الناحية كوحدة صغرى لتتدرج إلى المسؤول الأكبر فيها وهو الوالي، حيث قدرت الأموال التي جبيت في سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى والمصروفة على المأمورين والعجزة المقربين للأعيان وعلى المهرجانات والزينة بمقدار الثلثين[4]، وإذا كانت البنى والمؤسسات الإدارية الجديدة المقتبسة عن الدساتير الغربية ونظمها تدل على احتواء المجتمع لهذه المؤسسات في مضامين سلطة من شأنها أن تقوي نفوذ الوجهاء، وتوجهها في مسار الإدارة وقوادها الأعيان، فكيف كان انعكاسها على طبقة العوام المعدمة في المدينة ؟

نصَّ الدستور العثماني على تكوين الـ "**ضابطية**" تُعنى بأمن البلاد والعباد وتسير بأمر الوالي أو المتصرف، لكن شأنها شأن الكثير من المؤسسات كانت معطلة وليس لها الأثر الفاعل فكثير من المخافر كانت توصد أبوابها بعد الغروب، وأفراد الضابطية يتصفون بالجبن والهون وقلة المروءة، حتى اضحوا مضرب مثل وسخرية بين الناس {يلعن ناموسك ناموس ضابطية} فيما ظهرت شخصية العكيد (أو الزغرتاوي) مقابل ذل ضابطية الأمن.

---

[1]: الدستور.ج2، المرجع السابق،ص36و37.

[2]: المجتمع الأهلي: لغوياً: هو المجموعة البشرية المترابطة عضوياً(روابط غير طوعية) بعلاقات القرابة والنسب والجوار الجغرافي والثقافة والتقاليد المشتركة والتي تشكل كياناً اجتماعياً متماسكاً في مكان معين. اصطلاحاً: يشير إلى أشكال التنظيم الاجتماعي التقليدية والطبيعية التي تسبق قيام الدولة بمفهومها الحديث(العشيرة والأثنية العرقية والمذهب).بشارة،عزمي. في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي– أراء متعددة، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،بيروت،2007م،ص 125–135.

ملاحظة: تم اعتماد مصطلح المجتمع الأهلي(أو المدني) من قبل الباحث بهدف التخفيف من استخدام عبارة الأقليات أو الطائفية ما أمكن.

[3]: كرد علي، محمد. خطط الشام،ج5،المرجع السابق،ص111.

[4]: بهجت، محمد ،التميمي، محمد رفيق. ولاية بيروت،ج1،ص94و95و159.

مما يؤكد استمرار الأعراف الاجتماعية الأهلية في الأحياء المواكبة للتنظيمات، وكانت في بعض الأحيان تفوقها في النفوذ والقوة. ومما يدل على ذلك اعتياد الأهالي على تسجيل عقود بيع الأراضي والتأجير في المحاكم الشرعية كإجراء موازي لتسجيلها في دوائر الطابو[1]، فضلاً عن اعتياد التجار الصغار والحرفيين على اللجوء إلى قوانينهم الخاصة لحلّ الخلافات فيما بينهم رغم تأسيس المحاكم والغرف التجارية، وهذا التعدد في الإدارة نجده في المدينة و الريف على حد سواء، فثم أرياف سهلية تابعة للمدينة، وثمة أخرى جبلية عصية عنها، كما يوجد أرياف متجانسة المعتقد، وأخرى متعددة المذاهب.

يلاحظ أن سكان القرى السهلية قد تقيدوا بأعيان المدن وأسيادها عبر الوكلاء والمخاتير والوسطاء المتنفذين، وهذه التبعية نشأت من حاجة هؤلاء للحماية من تجبر وظلم رجال الإدارة المعنيين بمسألة الالتزام، ووقوعهم في الديون المستمرة والمتصاعدة، فضلاً عن تخوفهم من زيادة الضرائب نتيجة مسح الأراضي للملتزمين، وكذلك خوفاً من غارات البدو على أراضيهم وأرزاقهم، وما ينطبق على سكان الأرياف السهلية ينطبق على سكان الأرياف الجبلية، نظراً لحاجتهم للخدمات الإدارية المختلفة التي تقدمها المدن التي تعتبر نقاط ارتكاز للحكام[2].

هذه التبعية امتدت على **أراضي المشاع**[3] نتيجة العوامل والأسباب السابقة حيث أن تدخل أعيان العائلة المدنية لتخفيف ضرائب عن القرية وتخمين العشر، وحمايتها من خوة القبائل والقرى المجاورة تتم وفق تنازل مجموع سكان القرية عن حصة من الملك العام لمصلحته. وتتقوى هذه العلاقة وفق **نظام استثمار الأرض المزروعة**، ففي سائر البقاع تستغل الأرض على طريقة المزارعة بشرائط متعددة، ففي حماة وحمص وبعض قرى حوران يأخذ صاحب الأرض ربع المحصول ويدفع منه ضريبة العشر وضريبة الأرض، وقد يقرض البذار بفائدة ربوية على أن يستوفيها عند الحصاد، فيما يأخذ الفلاح الباقي مقابل النفقات والأعمال والجهد المبذول. أما في المزارع المجاورة للمدن وهي المروية كما في غوطة دمشق والبرج فيتلقى الفلاحون أجوراً مقطوعة شهرية أو سنوية [4]. وقد برزت ظاهرة جديدة في مسألة التبعية المفروض جبراً على الريف المجاور للمدينة والمتمثلة بجلب الأغراب عنها وتوطينهم فيها مما أدى لتغيرات ديموغرافية في مدن وأرياف الشرق. ففي عام (1896م) توطن بعض مسلمي كريت في سهل عكار، وقسمت أراضي قرى الحميدية وعين الزرقاء ومنطار إلى قطع مفرزة ووضعت بيد السكان الجدد، كما توطن بعض شراكسة القوقاز في خان العسل بحلب عام (1900م)، وفي بعض مناطق السهل السوري في عام (1879م)، في حين استمر تهديد العوائل المدنية النافذة ذات الملكيات الكبيرة.

وكما تمت الإشارة سابقاً إلى أن كثيراً من وجهاء سكان بلاد الشام كانوا قد تغلغلوا في إدارة النظم العثمانية الجديدة وفق التمثيل الانتخابي لعضوية مجلس الإدارة في مستوى المراكز الرئيسية (القائم مقامية واللواء والولاية) [5] لتأمين الوجاهة السياسية من طرف، وزيادة المكاسب النفعية من طرف ثانٍ، وإتباع المراجعين من سكان الحي وفلاحي القرية

---

[1]: عوض، عبدالعزيز. المرجع السابق،ص115./ عمران، خضر. مرجع سابق،ج2،ص357.

[2]: بهجت، محمد +التميمي، محمد رفيق. المرجع السابق، ج1، ص99و100و109و110.

[3] أراضي المشاع: المشترك غير المقسوم، ومن مشاع القرى والأراضي والغابات يشترك فيه عامة أهلها، عمران، خضر. الأوضاع الاجتماعية في لواء اللاذقية، مرجع سابق،ص46.

[4]: كرد علي، محمد. المرجع السابق،ج4،ص196.

[5] ورد ذكر معاني المصطلحات بصفحة 16 من هذا البحث.

لهم من خلال الأوهام بمسألة الحماية، من طرف ثالث، إلى أن غدت غاية في تثبيت عضويتها في مجلس المبعوثان[1] فيما بعد[2].

هذا الوضع الذي شهده الريف السهلي المجاور للمدن، نجد نقيضه لدى القبائل البدوية المتنقلة في البادية على أطراف سهول المدن، وفي المناطق والأرياف[3] الجبلية ذات التركيبة العقائدية الخاصة. حيث شكل قاطنو جبل حوران، وجبال الساحل الشامي[4] (النصيرية) [5] على وجه الخصوص معقلين ممانعين لتبعية للسلطنة العثمانية (الممثلة بأعيان المدن وسلطاتهم). فتصدوا لفرض ولاة الالتزام الضريبي المباشر بمعزل عن توسط الزعماء المحليين، وبمعزل عن تنفيذ أي تغير أساسي من شأنه إرضاء السكان وجذبهم [6].

ولكي نفهم سبب الممانعة نلتفت لمسألة التركيب السكاني وقضية الأرض والاستثمار الزراعي في جبال النصيرية الممتدة من سهل كليكية، وحتى وادي العاصي وفي مدن الساحل السوري وإحاطتهم بجموع العرب والأكراد والترك من أهل السنة، فيما يلتف سكان الجبل من الناحية الدينية حول سيد يدعى **رئيس الدين وخادم العالم الشريف** ويقيم في القرداحة، أما من الناحية الاجتماعية فينقسم العلويون إلى عشائر تتنافس فيما بينها على زعامة الجبل، وأبرز هذه العشائر هم: الكلبيون، والمثاورة، والحدادون، والخياطون [7]. وقد انقسمت بدورها إلى مجموعات وضِيَع قروية صغيرة ومتناثرة في الجبل تتضمن بيوت وعائلات – تمتلك أراضي متفاوتة المساحة لكنها بالعموم ملكيات مجزئة وصغيرة، نتيجة قلة الأراضي الصالحة للزراعة أو المزروعة وصعوبة التواصل فيما بينها– ولا يتجاوز عدد القاطنين في الواحدة منها (أي القرية)

---

[1]: المبعوثان: كلمة تركية بصيغة الجمع عبر اضافة الألف والنون ،مفردها مبعوث ، وتعني: المرسل كنائب عن الدائرة الانتخابية، وقد عقد مجلس النواب في عهد السلطان عبد الحميد الثاني خان. عبد العزيز الشناوي. الدولة العثمانية دولة مفترى عليها،ج1،ص111 الهامش وكذلك ج4،ص1760.

[2]: مما خلق مسألة اللجوء والاستتباع وهذه الظاهرة نجدها في العهد الإسلامي وبالأخص زمن العباسيين، وتعني هذه المسألة انجرار الملاك الصغار صوب الأعيان وأصحاب الملكيات الكبيرة طلباً للحماية من عسف الملتزمين وجامعي الضرائب، مما ادى في غالب الأحيان لزوال ملكيته من بين يديه في الدوائر الحكومية حيث تسجل الملكيات باسم مانيحي الحماية وقابلي اللجوء والزود عنهم. الدوري، عبد العزيز. مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ط1،دار الطليعة، بيروت،ك2 عام1969م،ص62.

[3]: الأرياف: مفردها الريف: في لغة العرب، ما قارب الماء من أرض العرب، كما نعني أرضاً فيها زرع وخصب وما يمكن ان تضمه من تجمعات عمرانية سكنية أقامها أهلوها. عمران ،خضر ،مرجع سابق، فقرة المقدمة، صxxxviii./ فريد، أحمد. الطوائف في سوريا، مرجع سابق،ص114.

[4]: الجبال الساحلية (أو جبال العلويين): التسمية الحالية التي اطلقت على السلسلة الجبلية الممتدة من جنوب حوض النهر الكبير الشمالي من موقع بدامة ومرتفعات جسر الشغور شمالاً، وحتى فتحة حمص وتشكل حاجزاً يفصل حوضي الساحل و العاصي عن الداخل السوري. وقد أطلق عليها قديماً جبال النزاريين، وهؤلاء هم عدنانيون، وأيضاً سميت بجبال بهراء وتنوخ وتمتد سلسلتها جنوب قلعة الحصن ودير الحمراء جنوباً عمران، خضر،ج1،مرجع سابق،ص15،أبو جبل، كاميليا، محمد، نجاح. مرجع سابق،ص323.

[5]: النصيرية: طائفة باطنية إسلامية تتمركز في سوريا، تُنسب إلى محمد بن نصير النميري(ت883م) ، تعتقد بأسس مثل التناسخ والتأويل الباطني للقرآن، وتُعدُّ من" الغُلاة "في تقديس الإمام علي بن أبي طالب. ومنذ العام 1920 م يطلق عليهم لفظ " العلويون". سيل، باتريك.الصراع على سوريا، مطبوعات جامعة كامبريدج،1965،ص23./ السواح، فراس. المجتمع العلوي :البنية والتحول ،دار الطليعة،2000 ،ص67 ./ فريد، أحمد. مرجع سابق، ص114 ،1965م.

[6]: عوض، عبدالعزيز محمد: المرجع السابق،ص352–360.

[7]: الكلبيون (أو القلاخية): أكبر المجموعات العلوية، يسكنون جبال اللاذقية، الحدادون، فئة حرفية (حدادة/ نجارة) ضمن الكلبية، كانت تُعتبر أدنى مرتبة اجتماعيًا، الخياطون، المتاورة، أو المطاورة: (يُشتق الاسم من المِطْوَر أي "الفأس"). وهم مجموعات مرتبطة بالزراعة، تسكن مناطق السهول مثل طرطوس، والإنقسامات قبلية– مهنية تعكس أنماط الاستقرار الجغرافي، وليست عقائدية وقد تلاشت التراتبية الاجتماعية بعد العام 1970م. فيما أرجع أحد أبناء الملة أصل هذه العشائر إلى قبائل عربية يمنية أمثال: كنده، غسان، تنوخ، حمدان، بحرة... ينظر عوض، عبدالعزيز محمد. المرجع السابق،ص352–360./ الطويل، محمد أمين غالب. تاريخ العلويين، مطبعة الترقي، اللاذقية ،1343هـ قمري– 1924م،ص 131و133و134 للمزيد عن عشائر العلويين وأصولهم ذات المرجع: الطويل .الصفحات 149 وحتى ص 370. أيضاً فيلم وثائقي بعنوان: بين التشويه والحقيقة الطائفة العلوية كما هي، صادر عن اتحاد العلويين السوريين في أوروبا. تاريخ الإطلاع 3–7–2025م، على الرابط:

https://youtube.com/watch?v=DoY2lydjtBs&si=6DnOp2HoM–dAsyuq

الخمسين أو المائة شخص، وهؤلاء يأتمرون بأمر شيخ مالك لفطرة الإرادة ويمثل من نفسه زعيم محلي غالباً زعيم العشيرة أو شيخ الملة أكبر لما حوله [1]، ويشعر فلاحوا الجبل على اختلاف أصنافهم ملاكين صغار أو مرابعين بأنهم أسياد في أراضيهم، رغم التبعية والولاء لشيخهم الذي هم على المعتقد والقرابة ذاتها، وهذا نقيض الفلاح المجاور في سكنه للمدن حيث يفرض عليه أعيان وأغوات المدن العلاقة الاستغلالية. ثم إن شيوع الفوضى وندرة وسائل المواصلات، والخشية من تمدد نفوذ تجار الأراضي، مع ما يسود الجبل من اقتصاد مغلق، إضافة إلى عائداته القليلة أن أرغم سكان تلك المناطق على غزو السهل المجاور أو الامتناع عن دفع الضرائب والالتزامات للدولة والتي غدت في نهاية المطاف ديوناً قدرت بعشرة آلاف كيس[2]. ونتيجة لتدهور الحال المادي وانجرار بعض سكان الجبل للإغارة على السهل المجاور وامتناعهم أداء واجباتهم الضريبية وتمنعهم من الخضوع للسيادة الحكومية الممثلة بالتنظيمات التي يقودها أعيان وكبار ملاك الأراضي الذين يحيون في المدن أن شهد التاريخ العلوي خلال القرن التاسع عشر حملات تأديبية عثمانية يتخللها إعدامات وإحراق القرى وسلب الأموال حيث انتقلت ألف وثلاثمائة قرية مع أراضيها ومواشيها مع حقوق عينية في سندات الطابو والبيوع لصالح الغير[3].

هذا وبالعودة إلى قضية الزعيم والأب الروحي للعشيرة، فإننا نرى مدخل هذه الزعامة قد نشأ من قدرة صاحبها على حماية العشائر والقبائل التي يترأسها من أي مكروه، لذلك أختلف نوع وطبيعة الزعيم والعلاقة التي يتخذها من السلطة المركزية الساعية لفرض هيبتها على الجبل. وفي فترة السلم وقوة الإدارة المركزية تكون الحنكة السياسية والتصرفات الودية الدبلوماسية أساساً في إبراز الزعيم المحلي. ويلاحظ في فترة ضعف الإدارة المركزية واضطراب أوضاع السهل تكون الشجاعة والحنكة على توحيد المناصرين والأتباع للإغارة على السهل هي من مؤهلات ظهور الزعيم. وقد استشعر زعيم الإصلاح والتجديد الإداري العثماني– والي سورية في عام1879م– مدحت باشا قِصر التنظيمات والسياسات الحكومية تجاه المناطق المعدمة فقدم تقريراً للسلطان بين فيه أن واقع جبل النصيرية كان مهملاً وان أهالي لوائي اللاذقية وحماه قد نزحوا عنه نتيجة سوء إدارة الأموال الأميرية وتطبيق قرعة العسكرة. وبيّن أن لقائه بزعماء النصيرية وأهالي المنطقة قد أفضى إلى تأمين تحرير النفوس والأملاك والأراضي من جديد وتأمين إدارة الجبل بإقامة متصرفية، ولواء مستقل ببلاد العلويين مركزه قرية الشيخ بدر مقابل إنهاء الفوضى ودفع قسم من ديونهم المتراكمة عليهم بمقدار خمسة عشر مليون قرش. غير أن عجز الإدارة عن تأمين مصروفات تنفيذ الاتفاق والبالغة ثلاثة يوكات من القروش[4] ابقى الحال على وضعه [5].

---

[1] ومن هذه البيوت التي تشكل مراكز دينية على سبيل المثال عائلة الشاملية في طرسوس بكليكيا، وبيت سمرا، وبيت بوغا. الطويل، محمد أمين غالب. مرجع سابق، ص473.

[2]: عوض، عبدالعزيز محمد: مرجع سابق، ص294و295.

[3]: الطويل، محمد أمين راغب. مرجع سابق، ص399و400.

[4] الدوكا أو اليوك: عملة ذهبية كانت متداولة في أقاليم الشرق الأدنى، ذات عيار يقترب من 24 قيراطاً، وكانت هذه العملة تضرب في البندقية، ويطلق عليها البندقي تمييزاً لها عن الدوكات النمساوية ،وقد سمح بتداولها في جميع أنحاء الإمبراطورية وهي تساوي 100 الف قرش. والقرش أو الغرش مأخوذة من كلمة غوسو الإيطالية، وهي من المسكوكات النقدية تساوي 40 بارة تركية وهي جزء من العملة السورية واللبنانية سابقاً، معلوف، لويس.المنجد في اللغة والعلوم. والأدب، المطبعة الكاثوليكية،ص548./:صباغ، ليلى. الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني،2جزء، مؤسسة الرسالة،ج1، بيروت،1989، ص377 .

[5]:للمزيد: عوض، عبدالعزيز محمد. المرجع السابق، ص352و353.

إن تقديم النفقات المالية اللازمة لتحسين وضع الجبل واستقراره سلمياً لم يحدث نتيجة عجز الإدارة العثمانية عن توفير المتطلبات المادية والمالية، مما أدى إلى بقاء التوتر والترقب في العلاقة بين الريف الجبلي النصيري وبين المدينة وما يخلفه من فرض الضرائب والإساءة لمعتقدات الطائفة ونسبتها للإسلام عموماً [1]. **وهذه العوامل (الضريبة والعقيدة)** بقيتا عامل توتر وتأزم وترقب في مركز اللواء أو الولاية زمن تنظيم السياسة الضريبية، وفرض مبادئ وصيغ رافضة للطائفة ذات الخصوصية [2].

يورد يوسف الحكيم : أن العهد العثماني يكثر فيه ظلم الفئة العلوية فالوظائف الحكومية كبيرها وصغيرها، وان لم تتطلب العلم والكتابة ممنوعة عنهم، وهم عرضة للإذلال من رجال الحكم وزعماء المدن، ولا يسمح لهم بالصلاة في مساجد المدينة و جوامعها، ولا يأكل السنيون من ذبيحة العلوي. وطالما باع العلوي مُلكه بثمن زهيد أو بالمجان لأهل المدن ليجيره من عسف الدرك وظلم الملتزمين وتعدي الجار المتنفذ. فهو محروم من الكرامة والحرية والعلم، إلا إذا أعلن تمرده وهرب من تتبع الحكومة، ملتجئاً إلى قمم الجبال التي يسكنها زعماء العشائر من أبناء جلدته ومعتقده، المتمسكين بعزة وإباء أنفسهم وأمجاد ابائهم [3].

مما سبق نرى أن الريف الجبلي تميز عن السهل في علاقته بالإدارة، فالفلاح القاطن قرب المدينة وقع في ركب الأعيان ونفوذهم، يعاني الفقر، فيما عاش الفلاح في الجبل وفق عالمه الخاص المرتبط بالمعتقد والعادات التي تربط الفلاح بقريته وبمزاره، وبحجابه وبعالمه العائلي. انه إطار طرق ومعتقدات من التفكير تصله عبر رموزه (الشيوخ والزعماء) الحاضرة والماثلة امامه في عالمه المغلق، حيث تبدو الزعامة العشائرية أو الدينية كوسيط بين السلطة المركزية والملة. وكانت تبرز العلاقة بالعديد من الطرق منها: حماية واحتواء واستيعاب لوضعية الطائفة في منطق ومصالح السلطة المركزية الحاكمة، أو مشروع إقامة دولة العلويين في أيام الحكم الفرنسي. أو بطريقة مقاومة كثورة اسماعيل بك عام(1854م) ضد السياسة الضرائبية العثمانية [4].

أما الوضع في جبل العرب فتماثل مع جبال الساحل الشامي (جبال العلويين أو النصيرية) [5]، وشابهه من حيث تركيبة المجتمعية والعقائدية الواحدة وطريقة تعاطيها مع الإدارة المركزية، إن كانت عثمانية أم إدارة ابراهيم محمد علي باشا في سورية حيث تشير معطيات التماس والتواصل بين الجانبين على عمق التفرد في البنية الاجتماعية لملة الموحدين الدروز [6] في الريف الجبلي.

---

[1]: حول أصل العلويين وعشائرهم ومعتقدهم أنظر: كرد علي، محمد، خطط الشام، مرجع سابق، ج6، ص 260ومابعدها / للمزيد: التميمي وبهجت: ولاية بيروت،ج2،ص98و99.

[2]: الطويل، محمد أمين راغب: مرجع سابق،ص333 و389.

[3]: الحكيم، يوسف: مرجع سابق، ص70.

[4]: عوض، عبدالعزيز محمد: مرجع سابق، ص295.

[5]: جبال الساحل الشامي (جبال العلويين أو النصيرية): ذكر تعريفها في ص21 من هذا البحث.

[6] الدروز :لفظة فارسية معناها خياط ،وهم طوائف من الشيعة الإسماعيلية ينسبون إلى داع الفارسي الأصل ،الذي يدعى محمد بن إسماعيل الدرزي ،كان من أعوان الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله (1021–996) وقد انتشرت الدرزية في جنوب لبنان ،وانضمت لها قبائل عربية أو متعربة مثل: التنوخيين والمعنيين وآل أرسلان وآل جنبلاط واتخذوا حوران مركزا لهم حتى أصبح يعرف بجبل الدروز. انظر : عمر عبد العزيز عمر. تاريخ لبنان الحديث ،1515 – 1915،مرجع سابق،2004،ص14./ غنيمي رأفت ،تاريخ العرب الحديث ،عين دراسات البحوث الانسانية والاجتماعية ،مصر،1994،ص53–52.

فسياسة إبراهيم باشا المتعلقة بالأمور الزراعية واستحصال الأموال الضريبية بالطريقة التسلطية، لم تتماشى مع الخصوصية المحلية، ولا لدور الزعماء المحليين، وهذا ما اثبتته الانتفاضات والثورات المحلية في وجه إبراهيم محمد علي باشا [1].

ان كل ما ورد سالفاً من حيث رغبت الإدارة العثمانية في فرض سياسة المركز، وإتباع الألوية والولايات لحكم سلطة المدن الممثلة للمركزية الأكبر اسطنبول في تنظيمات النصف الثاني من القرن التاسع عشر، نجده في أرض حوران، إذ أن غاية الولاة من هذا التقسيم منع توحد واستقلال الدروز إدارياً على غرار **الموارنة** في لبنان[2].

هذا وقد استوطن الدروز الجبل في قرى وكوحدات عشائرية كثيرة، "لا نهاية أولية لأسماء قراهم وعشائرهم"، وبيوت ذات صلة قرابة تحمل على الأرجح أسم جدهم المؤسس [3]. ثم ظهرت زعامة جديدة في الجبل مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، هي زعامة آل الأطرش [5] على مبدأ مواجهة تعسف اقطاع آل حمدان[6]،

---

[1]: هزم أهل الجبل قوات إبراهيم باشا المدججين بالأسلحة في مواقع متعددة كموقعة الثعلة، ومعركة بصرى الحرير، ومعركة جدل ومعارك اللجاة المتعددة. العطواني، هيثم. الهوية الاجتماعية والخصوصية الثقافية النسبية للسويداء مقاربة أنثربولوجية تاريخية، مجلة قلمون،العدد الثامن والعشرون– المجلد (7) تموز/ يوليو 2024م،ص162./ الصغير، سعيد: بنو معروف (الدروز) في التاريخ، د.ن، د.ت، بيروت ص126–136.

[2]: الموارنة : طائفة مسيحية ،اشتق اسمها من اسم القديس مارون ،ظهرت هذه الطائفة في بلاد الشام ومارست دوراً سياسياً عقب أحداث عام (1840–1860م) في جبل لبنان وعامل، وانتصار الاكليريوس الماروني وتأسيس (الإدارة) وفق نظام المتصرفية والقانون الأساسي لعام(1861– 1864م). وبالعودة لجبل العرب فقد جعل في فترة التنظيمات العثمانية مجموعة من أقضية {وهي: شهباء وصلخد ، والمسمية، وازرع، والسويداء وعجلون} مرتبطة بلواء حوران. انظر عوض عبد العزيز ،المرجع السابق ،ص66./ الحكيم، يوسف. مرجع سابق، ص51./ عمر عبدالعزيز عمر. تاريخ لبنان الحديث ،1515 – 1915، نفس المرجع،ص14./ كوثراني، وجيه. مرجع سابق، 80–89.

[3]: وتشير الروايات المتواترة بأن آل الحمدان قد شكلوا نواة الدروز في حوران عندما نزحوا من لبنان من قرية كفره في جبل الشوف (وهي الآن خربة فوق عيندبان) نتيجة تعدي التنوخيون[103] عليهم في الحروب القيسية– اليمنية من قرنين من الزمن، ثم تبعهم المستضعفين في لبنان ووادي التيم وفلسطين وجبل الأعلى من حلب، وتنوخ: قبيلة عربية قحطانية وردت إلى اللاذقية على دفعتين الأولى بصحبة عبادة بن الصامت البدري الأنصاري قرابة 640م والأخرى في 600–619هـ/1203– 1222م(القرن الثالث عشر م/ق السابع الهجري) برفقة أمير سنجار حسن بن مكزون السنجاري حيث قارع الصليبيين وأسكن أتباعه الجبال والسهول الساحلية حتى غربي حماه. كما سكنت المنطقة جماعات من الغساسنة والتغلبيون المنتمون للحمدانيون أواخر القرن العاشر الميلادي ومن قراهم المعروفة والمسمات بالحلبية قرية البهلولية وعين اللبن وماجاورها. عمران، خضر،ج1،مرجع سابق،ص78./ . العيسمي، شبلي و(آخرون):التعريف بمحافظة جبل العرب، مراجعة عارف النكدي، سلسلة بلادنا 2، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1962م، ص 56–57./ أبي راشد، حنا. جبل الدروز، مكتبة زيدان، القاهرة،1925م،ص29.

[4] آل الأطرش: عائلة درزية مرموقة وكبيرة، تنتمي إلى المذهب التوحيدي الدرزي :.استقر أسلافهم في جبل حوران (محافظة السويداء حاليًا في جنوب سوريا)، .برزوا كزعماء طبيعيين للمجتمع الدرزي بعد زوال الدولة الحمدانية، أبرز شخصياتهم:

زيدان الأطرش والد سلطان باشا، كان شيخ مشيخة جبل حوران في أواخر العهد العثماني، قاوم سياسة التجنيد العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى مما أدى إلى إعدامه شنقًا في دمشق عام(1910 أو1911) وكان لاستشهاده أثر كبير في توجيه مسار ابنيه سلطان و عبد الغفار نحو النضال. سلطان باشا الأطرش(1891–1982) قاد الثورة السورية الكبرى (1925–1927) ضد الانتداب الفرنسي. على صعيد الفن والغناء والموسيقا، تألقت شخصية فريد الأطرش (1917–1974) : ابن عبد الغفار، أشهر مغني وموسيقي عربي في القرن العشرين .هاجر مع والدته وأخته أسمهان إلى مصر صغيرًا .ترك إرثًا غنائيًا ضخمًا .وكان أيضًا وطنيًا شارك في دعم القضايا العربية.شقيقته أسمهان (أمال الأطرش) (1917–1944) : مغنية وممثلة موهوبة جدًا، تميز صوتها بالجمال والعذوبة .حياتها القصيرة كانت مليئة بالأحداث والإنجازات الفنية والأسرار. انظر: ديب، كمال. تاريخ سوريا المعاصر، بيروت، دار النهار،2011م،ص 124–126./ فرح، ماريون. الثورة السورية الكبرى،دمشق،دار طلاس،2005م،ص88–94./ حنا، عبد الله. الفلاحون في سوريا،دمشق، دار الطليعة،1990م،ص 156–158./ كامل. محمود .فريد الأطرش حياته وفنه، القاهرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب،1998م،ص33–40./ مطر، سليم . أسمهان أسطورة الغناء العربي، بيروت،دار الساقي،2001م،ص67–74.

[5]: آل حمدان: سلالة عربية تنتمي إلى قبيلة تغلب، برزت في فترة ضعف الدولة العباسية القرن 4 الهجري 10/الميلادي)، (أسسوا إمارتين رئيسيتين:إمارة حلب–333 (394هـ944 / 1004م) بيد سيف الدولة الحمداني(ت356 هـ967/م).اشتهرت بحروبها الطاحنة ضد البيزنطيين (حملات الثأر)، كان فارسًا شجاعًا وشاعراً يقدر عمالقة الأدب مثل .يعتبر عصره العصر الذهبي للإمارة.أصبحت حلب في عهده عاصمة للثقافة والعلم، يجذب بلاطها أبرز الفلاسفة و الأدباء والعلماء أمثال الفارابي، والمتنبي، وأبو فراس الحمداني(ابن عمه) وهو أمير وشاعر وفارس تولى إمارة منبج وحمص .اشتهر بشعره الرقيق والفخم، خاصةً" الروميات "التي نظمها أثناء أسره لدى البيزنطيين . قصيدته" أراك عصي الدمع "من عيون الشعر العربي. سقطت إمارة حلب بيد الفاطميين بعد فترة من الضعف والصراعات الداخلية وضغوط بيزنطية 1004م. إمارة الموصل (369–293هـ979–905 م) : أسسها عم سيف الدولة، الحسن بن عبد الله ناصر الدولة (ت358 هـ969/م). كانت مركزًا مهمًا للسلطة في شمال العراق وجزء من سوريا، لكنها واجهت صراعات داخلية وخارجية أكثر من فرع =حلب حيث اصطدم بالقوة الصاعدة للبويهيين، وتمرد أبنائه ضده، حيث سقطت أمارتهم في عهد أبو تغلب (الغضنفر) آخر أمراء الموصل، سنة 979م. انظر: عاشور، سعيد عبد الفتاح. العرب في العصور الوسطى،القاهرة، دار النهضة العربية،1981 م، ص 292–294./ الفاخوري، حنا. تاريخ الأدب العربي، بيروت، دار الجيل،1986م،ص589–588.

وإعطاء الحماية للعائلات الصغيرة الأخرى من غزوات البدو، والتصدي لسعي الإدارة العثمانية فرض سطوتها المركزية عن طريق ممثليها من أعيان مدينة دمشق. حيث طالبت الإدارة العثمانية في دمشق بإعادة القرى الواقعة في سهل حوران إلى أهلها، وفق قانون الطابو، بينما اصر الدروز على استيلائهم عليها[1]. رغم تفرد آل الأطرش بالزعامة السياسية، إلا أنهم لم يكونوا وحدهم في اتخاذ الرأي والحل والربط ، فالشورى بين الدروز واجبة، بالذات بعد ضعف آل حمدان، وأن للأسر منازل، والأقاويل تدرج آل عامر بالمرتبة والمنزلة الثانية بعد آل الأطرش.. إلخ. وهذا التراتب في القدر والمنزلة تحدده مسألة الاستثمار الزراعي للأراضي الموات التي تم وضع اليد عليها [2]. ويحدد التراتب أيضاً عزوة العشيرة من حيث كثرة أفرادها وبسالتهم في حماية الأهل وترأس العشائر والبيوت وهذا ما يدلل عليه كثرة المعارك التي خاضها الدروز في أواخر القرن التاسع عشر[3]، في وجه الغرباء وضد الأقارب أيضاً [4]. فكثير ما تبدلت منازل العشائر ومراتبهم من حيث القيادة والزعامة والاعتبار، وكانت المنازعات فيما بينها معبر تسلل الإدارة المحلية العثمانية المركزية، والفرنسية فيما بعد، لقبائل الجبل وبيوتاتها، فاستقطبت بعضهم وجابهت البعض الآخر. فخلال تحالف العشائر الفلاحية الصغيرة والضعيفة وقيامها بثورة عارمة عام (1888م) في وجه استئثار آل الأطرش بالإقطاعات واعتبار الأراضي ملكاً لهم -على غرار تسلط أل حمدان فيما سبق- استطاعت الدولة العثمانية عبر الأعيان دمشق مد أنظمتها وقوانينها المتبعة، وساعدهم بذلك بعض أعيان أسرة الأطرش بحكم ترأسهم للزعامة بالجبل- على قاعدة المنفعة والمكاسب التي تدرها الوظيفة لهم- مما استدعى الامتعاض والنقمة، ف **شبلي الأطرش** الذي ناصر الحراك العام للفلاحين، وزاحم شقيقه **ابراهيم** شيخ السويداء على الرئاسة، أخذ يحرض على الاقطاعيين وتجبرهم، وبناد للتمرد على أنظمة الدولة المعمول بها[5]. ونتيجة حتمية لمواجهة أعيان آل الأطرش لهذا الحراك في القرى الواقعة تحت سيادتهم نشبت حرب أهلية راح ضحيتها جرحى وقتلى، فيما انزوى شبلي في قرية خبب، أما أخاه ابراهيم الأطرش فاستنجد بولاة دمشق، فأرسلت الحكومة ست كتائب مشاة وآلاي (فرسان) مع مدافع[6].

---

[1]: فالناطق باسم الوفد الدرزي الشيخ أبو علي الحناوي الذي اجتمع باللجنة الدمشقية قال لهم: ((إننا ندفع الأموال الأميرية باعتبارها زكاة أموال، أما إعادة القرى فهذا أمر لا يتناسب مع تقاليد العشائر، فكما أخذناها بالسيف فليأخذوها، وإذا شئتم أخذها بالقوة فلن نسلمها إلاّ بعد إرواء أرضهم بالدم. ونقابلكم بالبارود واليوم المقروض)). الصغير، سعيد. مرجع سابق، ص139./ العيسمي، شبلي و(آخرون). مرجع سابق، ص 57.

[2]: الصغير، سعيد. المرجع السابق، ص123-126.

[3]: أبي راشد، حنا. مرجع سابق،ص58-82. // الصغير، سعيد، المرجع السابق،ص136-145.

[4]: حيث يورد لنا سعيد الصغير في مؤلفه قسماً (عهداً) أعلنته وصاغة محتواه عشائر عزام والقنطار والجربوع، وزهر الدين ونصر، وبطواني وعريج، والزاقوط ، ينص القسم:((بصفتنا ابناء عم من لحم ودم سنتعاهد به على ان كل منا يهدر دمه في سبيل تعزيز أي فرد من أفراد هذه العشائر المتضامنة بالدم والنار... وأخذوا يكتلون افراداً لشعب مستاء من استبداد مشايخ آل الأطرش وتصرفهم بالأملاك تصرفاً مطلقاً))،الصغير، سعيد: المرجع السابق،ص141.

[5] منحت الحكومة العثمانية ميداليات ذهبية لمشايخ الدروز في ناحية السويداء لتقديمهم خدمات ونصائح لعموم الدروز مما أسهم بوقف الأحداث المؤسفة التي وقعت في قرية صلخد وعاهرة وبصر الحرير عام 1902م، ومن بين المكرمين، شبلي بك الأطرش بعد العفو عن مواقفه السابقة وإعادة رتبته السابقة. أنظر الوثيقة المرفقة. أيضاً: أبي راشد، حنا، مرجع سابق،ص56.

[6]: * آلاي : تعني الفوج بالمفهوم العسكري الحالي. عمران،خضر. مرجع سابق،ج2،ص384 .

تدخلت ضد العامة قرب قلعة المزرعة فأوقعت فيهم الخسائر وهزمت ثورتهم، ودخل الجند السويداء وابتنوا لأنفسهم فيها ثكنة عسكرية [1].

مما ذكر أعلاه يتبين لنا إفادة الإدارة العثمانية من صراع الأقارب وأبناء العمومية الدرزية، في بسط سيادتها والحاق جبل العرب قسراً بإدارة الولاية ولواء حوران وأقضيته. بل جعلت زعماء الجبل يساعدونها في تطبيق نظام مجالس الإدارة وبرامج الإصلاح. غير أن التركيبة العشائرية والطائفية كان لها كلمة الفصل، حيث رفضت الإلغاء وجابهت النظم الحُكمية المستحدثة التي لم تستطع في نهاية الأمر من احتواء الأعراف والنظم العشائرية، فزعماء اللذين رضوا بقوانين الإدارة غالباً ما عادوا لرفضها بين أخذ ورد. ((**فدروز حوران كانوا في شبه ثورة دائمة ضد الدولة**)) [2].

وبالانتقال إلى نوع ثالث من نظم الإدارة الأهلية والمجتمعية ومدى علاقتها بنظم الإدارة العثمانية في المركز نسلط الضوء على عشائر وقبائل البدو، التي كانت تتحرك على مشارف الهلال الزراعي الخصيب وتنتشر وتتنقل في البادية الشامية وتتداخل مع بوادي العراق وشمالي جزيرة العرب. إذ ظلت العلاقة فيما بينها متذبذبة بين التناحر بين أفخاذها وبطونها على الأراضي والمراعي، وبين الخضوع والتمنع للإدارة المركزية على حد سواء، في إطار ما يستحضره لها الخضوع من مكاسب ومنافع. فيما شكلت غارات القبائل على القرى الحضرية وفرض الخوة عليها حيناً والسلب والنهب حيناً آخر نوعاً من أنواع العلاقة والسلوك بين العادات البدوية، والتنظيمات الحكومية. حيث يلاحظ أن نهب الأراضي أو فرض الخوة كان يترافق مع ضعف الإدارة العثمانية والعكس صحيح، ففي فترة قوة الإدارة، فإن القبائل تضطر للعودة إلى البوادي أو إلى دفع الضريبة للحكومة [3].

شكلت البادية الشامية وحدودها الزراعية المجاورة مجتمعاً سياسياً له أعرافه وقوانينه البدوية المستندة إلى الحرب والغزو والأحلاف و الثأر والحماية، مما شكل تهديداً خطيراً على المجتمع الريفي والمدني وعلى طرق المواصلات وقوافل الحج، وهذا ما جعل الفلاحين أن يرضخوا إما لدفع الخوة للبدو الغزاة أو لهجرة قراهم أو اللجوء لمتنفذي المدن لحمايتهم من تعدي البدو عليهم، بينما سعى الولاة العثمانيون لكسب ود رؤساء بعض العشائر البدوية، ومنحها مهمة حماية طرق وقوافل الحجيج إلى بيت الله الحرام [4]. ومن ناحية أخرى سعت الإدارة العثمانية في فترة التنظيمات على حماية الريف من تعديات البدو بواسطة قوات الدرك والعسكر النظاميين، كما شجعت البدو على الاستقرار وممارسة الزراعة والتحول إلى الحالة الحضرية، كما اقامة الحكومة المزارع كنقطة فصل بين مناطق البور حيث يحيا البدو وبين السهول الريفية، وطنت فيها جاليات من غير سكان الأصليين حسبما ذكرنا سابقاً كطائفة الشركس اللذين استحضرتهم السلطنة العثمانية وأسست لهم قرى الحميدية وعين الزرقاء والمنطار، فاستقطعت لهم الأراضي وزرعوها. ((**وكانوا فعالين كمنطقة عازلة في وجه القبائل البدوية**)) [5].

---

[1]: الصغير، سعيد. مرجع سابق،ص141 // للمزيد: كرد علي، محمد. خطط الشام، مرجع سابق،ج3،ص109ومابعد.

[2] عوض، عبد العزيز. المرجع السابق، ص292.

[3]: شطي، ضحى. توسع البدو في بلاد الشام وانحسارهم، ورقة قدمت إلى المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، ج1،، دمشق، منشورات جامعة دمشق، 1980م، ص404.

[4]: شطي، ضحى. المرجع السابق، ص407.

[5]: شطي، ضحى. المرجع السابق، ص409. // للمزيد: عوض، عبدالعزيز محمد. مرجع سابق، ص299و300.

وهنا يجب التنويه إلى أن بعض القبائل البدوية قبلت بسياسة التنظيمات العثمانية، من حيث الإستقرار ومزاولة الزراعة وتأجير خدماتهم القتالية في حماية قواف الحجيج والقوافل التجارية(كعشيرة بني دندش اليمانية) المستقرة قرب حصن الأكراد في تلكلخ بريف حمص. فقد ظل عموم البدو في بلاد الشام محافظين على كتلتهم ونسيجهم الاجتماعي البدوي بأعرافهم وتقاليدهم الفارقة عن الحياة السياسية والاقتصادية في الأرياف والمدن، وبلغ تعدادهم مع بداية القرن العشرين، خمسمائة ألف نسمة (أي حوالي ثُمن أهل القطر الشامي) في البادية أو قبائل ترحال(كعشيرة الريالة) المتنقلة بصفة الغجر أو النّور [1].

الخاتمة:

مما سلف يتضح أن: التنظيمات العثمانية تمكنت من فرض أجهزتها الإدارية في المدن ومعظم الأرياف تماماً كلما هو متبع في عاصمة السلطنة، غير أنها جوبهت بتصدي وممانعة في الريف الجبلي، وفي اختراق المنظومة البدوية للعشائر لتهذيب وتعديل سلوكها لتتناسب والحياة الحضرية وأسلوب الاستقرار والمشاركة في الحياة السـياسية المنتظمة والمنضبطة في ممارسة الإدارة. لكنه في الوقت نفسه بدا العجز جلياً في تطبيق النظم المبتغاة، إذ أنه من مقومات نجاحها وشروطها الرئيسية تمكن الإدارة المركزية من التماس وتتبع سائر الهيئات التي تنتدبها تجاه الرعية وسائر شؤونهم، ومما زاد الأمر سوءاَ ضيق ونقص طرق المواصلات وأساليب التواصل بين الولايات، فالفرمانات والأوامر الحكومية الصادرة عن العاصمة لم يكن لها التأثير النفعي الإداري والاقتصادي ذاته في أنحاء السلطنة، والموظفون في هذه الأطراف الذين يتلقفون ويتسلمون الأمر لا يخضعون ويأتمرون لأي رقابة إدارية مباشرة، يضاف إلى ذلك كله ترامي المساحات المنطوية تحت النفوذ السلطاني، واتساع حدودها مما خلق مشكلة عدم التواصل والربط فلا طرق تؤمن سرعة انتقال السلعة، وسرعة وصول الأمر الإداري وتنفيذه، وقلة حيلة العسكر النظاميين في تغطية أمن الإيالات والمناطق.

كل تلك الشروط والأسس التي يقوم عليها العمل السياسي والمجتمعي الناجح كانت غير متوافرة ومحّققة لدى مشروع الإصلاح وتنظيم على الرغم من توافر النيات والعزائم والجهود المبذولة في استصدار النظم والتشريعات القانونية التي شملتها سياسة التنظيمات، أمثال خط شريف گلخانه المعلن عنه سنة (1839م)، والخط الهمايوني الصادر عام (1856م)، ومن بعده جهود مدحت باشا باستخلاص مرسوم الولايات (سنة 1864م). حيث يورد الوالي مدحت باشا في تقرير له موجه إلى العاصمة: أن مطلبه بأخذ عوائد سكان ولاية سوريا، ومشاريعهم ومنافعهم بعين الإعتبار، لم تراعى، وإنما تم الإكتفاء بإصدار اللوائح القانونية وتطبيقها في جميع البلدان، بصورة غير عادلة ومضبوطة ، ولم ينظر لشكايات الرعية، وأوضح الوالي بتقريره أن خفض عدد الجند ومنازعة مشير الجيش (الكومندان) للوالي، وحلول مرض الرشوة والسرقة في صفوف الموظفين اللذين لا تكفيهم مرتباتهم المخفضة، ولجوء مسؤولي المحاكم والقضاء لنهج غير سليم ومرضي، جعل أمن البلاد والعباد مكشوفاً ومهدداً البلاد من أقصاها لأقصاها.

إن ما يقال عن قوة الدولة وحسن سير التنظيم والإدارة مرتبط ارتباطاً عضوياً مع قوة الاقتصاد والوفرة في المخزون المالي أمر صحيح، فكلما زاد العجز المادي للدولة وزاد الدين العام توقفت مشاريع الإصلاح، وهذا ما حدث في فترة الإصلاح والتنظيم العثماني، ففي عام (1869م) كانت السلطنة العثمانية تعاني كساداً مالياً واضحاً وصل بتقديرات ذلك العام لمليار فرنك، فانعكس ذلك على العسكر والإدارة ومرتبات العاملين الحكوميين، ودفع بالقيمين على الشؤون

[1]: **كرد علي، محمد. خطط الشام،ج6، مرجع سابق، ص307و309و310.**

والموارد المالية العثمانية لمنح التكاليف والإمتيازات للأفراد والشركات والدول الغربية التي وجدت فيها فرصة سانحة للتدخل في شؤون الداخلية للسلطنة العثمانية، وهذا ما حذر منه والي سوريا مدحت باشا، حيث أورد: أن كل حكومة تطمع بمنطقة من البر الشامي تبتني كنائس ومدارس وبعثات تبشيرية، فأنقسم أهالي الشام على أنفسهم، فسكان جبل لبنان المسيحيين بين راغب بفرنسا وبين راغب للإنكليز، وحذا حذوهم الدروز الطامحين بحكومة خاصة. وتعين مدحت للولاية قد جاء لمجابهة التمدد الغربي.

وفي نهاية؛ إن تحذيرات مدحت ذهبت مدرج الرياح بوصول عبدالحميد الثاني لسدة الحكم في السلطنة حيث حول الإدارة إلى المركزية ووحدانية القرار المتمثل بأوامر ونواهي السلطان ورقابته البوليسية. وهذا سيولد حركة مناوئة له فيما بعد متمثلة بجمعية الاتحاد والترقي الماسونية التي كان هدفها الرئيسي خلق الفتنة واسقاط السلطنة العثمانية، وقد توافقت مهمتهم (عبر الجرائم الفظيعة وسياسة فرق تسد) مع طموح الشعوب والنحل والملل للخلاص من الحكم العثماني، وقد تمّ لهم ذلك في نهاية المطاف حيث تفككت السلطنة العثمانية وحملت أوزار الفرقة وانفصال الشعوب المنضوية تحت سيادتها لعقود.

يرى الباحث أن تراكم المشكلات الداخلية (فساد ورشوه، وضعف الجيش...)، والخارجية (طمع الدول الغربية بالرجل المريض)على إدارة السلطنة، قد جعل سلاطين الإصلاح غير قادرين على تحديد الأولويات الإصلاح فيها، وهذا ما أفسح المجال للدول الأوروبية لفرض وصايتها من خلال التنظيمات الخيرية مؤكدة بذلك انهيار السلطنة.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

طرح الباحث إشكالية وتساؤلات وأهداف وافتراضات بحثية ساقها عبر المحاور السابقة، وتتمثل بنجاح أو فشل الإصلاحات ومدى جديتها من عدمها وزيفها، واستخلص في نهاية المطاف الجدول والنتائج التالية:

البعد	الجوهر الإصلاحي	التحديات الرئيسية	النتيجة والأثر
السياسي–الإداري	إعادة هيكلة الدواوين، نظام الولايات عام(1864م)	1864م مقاومة الحكام المحليين،	أدّت محاولات تعزيز السلطة المركزية إلى تسريع انفصال الولايات و فشل المركزية
التحول القانوني	تطبيق المجلة وقوانين المساواة بين الرعية عام (1856م) و تقنين الشريعة	تناقض القوانين المدنية مع الشرعية الإسلامية	التعايش المستحيل بين الشريعة الإسلامية والدستور المدني (المشروطية عام 1876م)
			عجز الدولة عن ترجمة النصوص القانونية) المساواة (إلى واقع اجتماعي
العسكري	إلغاء الانكشارية، تأسيس" العسكرية المنصورة	"التكاليف الباهظة، الاعتماد على الخبراء الأوروبيين	تحوُّل الإصلاحات بضغط أوروبي إلى أدوات هيمنة(القضاء القنصلي، الامتيازات الاقتصادية9
الاقتصادي	إلغاء التيمار، فرض الضرائب النقدية	تفاقم الديون	فقدان السيطرة على الموارد

2– أتت الإصلاحات العثمانية بمثابة رد فعل للضعف وتراجع الهيبة والقوة العثمانية وبالتالي الإصلاح ليس مبادرة استباقية، وقد حققت بعض النجاحات المحدودة، كتحسن الجيش والإدارة نسبيًا، وظهور جيل جديد من المثقفين العرب الذين تأثروا بأفكار الإصلاح.

3– رغم تحسن التنظيم الإداري بقي هشًا ، حيث أن الإخفاقات كانت أكبر لاستمرار الفساد والظلم وعدم تحقق المساواة الحقيقية بين المسلمين وأهل الذمة مما ولد تمردات محلية، فضلاً عن تزايد التدخل الأوروبي.

التوصيات والدروس المستفادة:

1– الإصلاح الحقيقي يحتاج إلى إرادة سياسية حقيقية، وليس مجرد قرارات فوقية همها البقاء فقط، فتجربة الإصلاح العثماني تقدم لنا درسًا مهماً: عندما تكون الإصلاحات تحت الضغوط الخارجية وليست من أجل الشعب فإنها تفشل في النهاية، هذا ما حدث مع العثمانيين، وهذا ما يجب أن نتعلمه اليوم كدرس تاريخي في إصلاح الأنظمة المتعددة الثقافات.

2– أي إصلاح يجب أن يراعي خصوصيات المجتمعات المحلية، ويقبل مشاركة الشعوب في عملية الإصلاح، وإلا يصبح التغيير شكليًا وغير فعال.

3– دراسة الأرشيف العثماني والأرشيفات المحلية بدقة هو أمر ضروري لفهم السياسة الاجتماعية لإصلاحات الدولة تجاه الأقليات، و لفهم تفاعلات المجتمعات الأهلية بعيدًا عن الرواية الرسمية.

4– إجراء مقارنات مع الإمبراطوريات المعاصرة (امثال الصفوية والمغولية واصلاحات فيجي في اليابان)، لاستخلاص أنماط مشتركة.

الملحق رقم 1: "منح الحكومة العثمانية ميداليات ذهبية لمشايخ الدروز في ناحية السويداء من بينهم الأمير شكيب أرسلان وشبلي بك الأطرش والشيخ أحمد الهجري وأخرون".

على الرابط:

https://www.facebook.com/story.php?story_fbid=pfbid027qUvAZHxxdrU8cM6yWsTCFMCP1nrCZKV1V8NMnsHzMk6RtRqfTvu5EE4Uy1x8tBAl&id=100064680371789&post_id=100064680371789_pfbid027qUvAZHxxdrU8cM6yWsTCFMCP1nrCZKV1V8NMnsHzMk6RtRqfTvu5EE4Uy1x8tBAl&mibextid=VhDh1V

sources and references:

[1] A. Ab. R. Mustafa,*The origins of Ottoman history*, Cairo, Dar El Shorouk ,(in Arabic), 3rd floor, for the year **2**003.

[2] Ab. A .Al-Douri, *Introduction to Arab economic history*, 1st floor, Dar Al-Taliya, (in Arabic),Beirut, K2, 1969.

[3] Ab. Hanna,* The peasants in Syria*, Damascus, Vanguard House, (in Arabic), 1990 .

[4] Ab. A. Al-Shennawi**,** *The Ottoman state is a slandered State*,4 parts, Cairo, Anglo-Egyptian Library,(in Arabic), C.1-2-3, 1980.

[5] Ab.K.Rafiq, *The Arabs and the Ottomans, 1516-1916*, Damascus university publications ,(in Arabic),September 1974.

[6] Ab.K.Rafiq, *History of the Levantine community in the 18th century*, Dar Al-Mustaqbal,(in Arabic), 1985.

[7] Ab. W. Kayali**,** *Encyclopedia of politics*, G3, Arab Foundation for studies and publishing **,**(in Arabic)Beirut, 1981.

[8] Ab. M. Awad,*****The Ottoman administration in the province of Syria,1864-1914*, by Ahmed Ezzat Abdulkarim, Cairo, Dar Al-Maarif, (in Arabic), 1969.
[9] A. Farid, *Sects in Syria*, Dar Al-Nahar,(in Arabic),2012.
[10] A documentary entitled: "Between distortion and truth", *the Alawite sect as it is issued by the Union of Syrian Alawites in Europe*. The viewing date is 3-7-2025, [Online]. Available on the link: https://youtube.com/watch?v=DoY2IydjtBs&si=6DnOp2HoM-dAsyuq
[11] A. Hourani ,*Arabic thought in the Renaissance 1798-1939*, translated by Karim azkoul, Vol. 4, Dar An-Nahar publishing house,(in Arabic), 1986.
[12] A ,Hourani, P. S. Khoury and M. Wilson, ***The modern Middle East-transformations in society and economy 1789-1918***, translated by Asaad Saqr, P. 2,(in Arabic).
[13] "Ahmed Pasha the old Ottoman Butcher who defeated Napoleon Bonaparte in Palestine", *Arabic Post website- Culture-History section* , updated on 10-4-2020, viewing date Monday 30-6-2025, [Online]. Available on the link:https://arabicpost.net/%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9/2020/04/01/%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D8%B4%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%B1/
[14] A.Kharbutli, *Ottoman Syria*, Dar Al-Maarif, (in Arabic), 1990.
[15] A. Ibrahim , A, Jabbour, H. Mahmoud "The Ottoman Empire during the reign of Sultan Selim III, 1789-1808)",* Journal of Tishreen University, Arts and humanities Series*, (in Arabic), Vol. (64) No. 4, 2024.
[16] A (Pasha) .Judet**,***The history of Judet in a new order*, Vol. 6-7, Ottoman printing house,(in Arabic), Istanbul , 1313 Ah.
[17] C. A. ALhmed,"The provisions of land ownership in the Ottoman Empire and its implications on the economic reality in the Levant", model 1774-1875, master of modern and Contemporary History, Department of history, Damascus University, 2017.
[18] C. Abu Jabal, N. Mohammed,*History of the modern Arab world (Levant and Iraq)*, Damascus University,(in Arabic), Syria, 2005-2006.
[19] *The Constitution*, Translated by Noufel Effendi Nematollah Noufel, Beirut, literary press ,(in Arabic), 301 Ah, 2part .
[20] **The Beginnings of Printing in the Near East**, (J. Strauss), 2003.
[21] D.Chatty, "The expansion of the Bedouins in the Levant and their decline", *a paper presented to the II international conference on the history of the Levant*, C1.A,(in Arabic),1980.pp 400-435.
[22] E .Yusuf, S. A ,Hassan, **"The power struggle in the Ottoman state and its impact on the system of government from the fourteenth century to the eighteenth century**", *Journal of Tishreen University*,(in Arabic), Vol.38, No. 1, year 2016,pp284-303.
[23] E. Yusuf," The struggle for the throne between the Sons of Sultan Mehmed the Conqueror-Jem and Bayezid 1841-1512, a study on the causes of the struggle for the throne and its reflection on the internal situation of the Ottoman sultanate during the reign of Sultan Bayazid 886-918 Ah/1481-1512", *Journal of Tishreen University for research and Studies*,(in Arabic),, Vol.39, No. 2, 2017,pp 69-87.
[24] **Encyclopedia of the Ottoman Empire**, (Greenwood, 2009).
[25] F. Al-Bayati**,** *The Ottoman state in the Arab field is a historical study of the administrative situation in the light of Ottoman documents and sources at the beginning of the Ottoman century and the middle of the nineteenth century*****, Center for Arab unity studies,(in Arabic), Beirut, Vol. 1, April 2007.
[26] Fras.Tourists, *Alawite society: structure and transformation*, Vanguard house, ,(in Arabic)2000.
[27] For Muhammad Ali Pasha, see:* website of the presidency of the Republic of Egypt*, date of review 30-6-2025, [Online]. Available on the link: https://www.presidency.eg/ar/%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D8%A7%D9%85/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89/
[28] H.Abi Rashid,* Jabal al-Druze*, Zeidan library,(in Arabic), Cairo, 1925.
[29] H. Crane, *Britain and the Ottoman Empire*, Routledge House,(in Arabic), 1973.
[30] H. Hallak, and A ,Sabbagh,*The comprehensive dictionary of Ayyubid ,Mamluk and Ottoman terms of Arabic, Persian and Turkish origins*, i, 1 Dar Al-Alam for millions,(in Arabic), Beirut 1999.
[31] H.Attwani , "The Social Identity and Cultural Specificity of Suwayda -A Historical and Anthropological Approach", Qalamoun magazine,(in Arabic), issue XXVIII-Vol. (7) July 2024.pp157-174.
[32]https://www.facebook.com/story.php?story_fbid=pfbid027qUvAZHxxdrU8cM6yWsTCFMCP1nrCZKV1V8NMnsHzMk6RtRqfTvu5EE4Uy1x8tBAl&id=100064680371789&post_id=100064680371789_pfbid027qUvAZHxxdrU8cM6yWsTCFMCP1nrCZKV1V8NMnsHzMk6RtRqfTvu5EE4Uy1x8tBAl&mibextid=VhDh1V

[33] H. Al-Fakhouri, *History of Arabic literature*, Beirut, Dar Al-Jil,(in Arabic), 1986.
[34] I. Abu lughd, *The printing press in the Arab East*,(in Arabic), Cairo, 1956.
[35] I. Hassan**,** *Encyclopedia of civilizations, history of languages, flags, cultural values*, cities, Customs and traditions, I, 1, Al-Ahlia publishing and distribution**,**(in Arabic), Beirut, 2007.
[36] I. Yagi,The Ottoman Empire in modern Islamic history, Riyadh, Obeikan library,(in Arabic), Vol. 1, 1996.
[37] J.D. J. Al-Shammari, "The system of ownership and its applications in the Levant during the Ottoman era 1723-1839", *Mustansiriya University - Faculty of Education, Iraq, researcher magazine*,(in Arabic), No. 38, d.T,pp 240-256.
[38] J. Kotharani, **Socio-political trends in Mount Lebanon and the Arab Levant (1860-1920)**, **contribution to the study of the origins of its historical formation**, series of social history of the Arab world, 1, Arab Development Institute, (in Arabic), Beirut, 1976.
[39] J. Rocky," **Ottoman naval reforms of the eighteenth century**",* Journal of the Ottoman historical*,(in Arabic), 32(1)2010.pp75-95, ‹society
[40] K, al-Azm, *The social history of Arabia*, Columbia University publications**,**(in Arabic), 2017.
[41] K. El Azzi**,** *History of printing in the Arab Mashreq**,** Beirut,(in Arabic), 2002.
[42] K. Deb, *The contemporary history of Syria*, BEIRUT, Dar Al-Nahar,(in Arabic),2011.
[43] K. Imran, *The social conditions in the Latakia brigade 1287-1338 Ah 1870-1919 the last half century of documents of the Latakia Sharia court and other legitimate documents and arguments presentation and Investigation*, Part 2, Tishreen University, Faculty of Arts Department of history,(in Arabic), 2006-2007.
[44] K. Inaljic, *The history of the Ottoman Empire from Emergence to decline*, Dar Al-Madar al-Islami,(in Arabic), 2005.
[45] L .Maalouf,***Upholstered in language and science. And literature***, Catholic press ,(in Arabic).
[46] L .Sabbagh, *European Communities in the Levant in the Ottoman era*, Part 2, al-Risala Foundation,(in Arabic), C1, Beirut, 1989.
[47] L. FawazAn, **Occasion for War: Mount Lebanon and Damascus in 1860**, (University of California Press, 1994).
[48] M. A. Al-T. al-D, Al-Hosni, *Selections of dates for Damascus*, an achievement presented by Kamal Salibi, New Horizons House,(in Arabic), Beirut, 1979.
[45] M. Ab. Bahrawi,* a reform movement in the era of Sultan Mahmoud II*, Cairo, Heritage House(in Arabic), Vol. 1, 1978.
[50] M. Ab. K. Al-Khatib, *glossary of historical terms and surnames*, I, 1st, message Foundation,(in Arabic), Beirut, 1996.
[51] M, Abdulrahman, "Ali Bey al-Kabir, the Prince of hit and run, why did he live his life on the run", *The website of the Seventh Day newspaper- culture paragraph*, dated Saturday, April 13, 2024, viewing date 3-6-2025, [Online]. Available on the link:
https://m.youm7.com/story/2024/4/13/%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D8%A8%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1-%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%B9%D8%A7%D8%B4-%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%87-D9%87%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A7/6543550
[52] M. A. Gh, Twill,* History of the Alawites***,** Al-turqi press,(in Arabic), Latakia, 1343 lunar Ah - 1924 ad.
[53] M .Amer,*The history of the Ottoman Empire*, publications of the Faculty of Arts at the University of Damascus,(in Arabic), 2003-2004.
[54] M. Bahjat, and M. R ,Tamimi, *Wilayat Beirut*, 2C, Al-Iqbal press,(in Arabic), Beirut, 1917, C1, Southern Section.
[55] Marion. Farah, *The Great Syrian Revolution*, Damascus, Dar Tlass,(in Arabic), 2005.
[56] M. Farid Bey (lawyer), *History of the Ottoman Empire, investigation*, Ihsan Haki, i, 1 Dar Al-Nafees,(in Arabic), Beirut,1981.
[57] M. Kamel**,*Farid Al-Atrash, his life and art***, Cairo, Egyptian General book organization, ,(in Arabic)1998.
[58] M. Kurd Ali, *Plans of the Levant***,** 6 parts, i2 corrected, C4-5-6, publisher al-Nouri library, Damascus, al-Alami Foundation,(in Arabic), Beirut,1925-1928.
[59] M. Kurd Ali, **Memoirs**, 3 parts, C1, Al-turqi press,(in Arabic), Damascus, 1948-1949.

[60] M .Makhzoum, *The crisis of thought and the problems of political power in the Arab East in the Renaissance era*, Vol. 1, Arab Development Institute, historical studies,(in Arabic), Beirut, 1986.
[61] M. Toji,* The Levant during the Ottoman era*, I, 1, Dar Al-Ma'arifa,(in Arabic), Beirut, 2004.
[62] M. S. Taqosh, *The history of the Ottomans from the establishment of the state to the coup against the caliphate**, Vol.2, Dar Al-Nafees,(in Arabic), Beirut, d. S.
[63] My name is .Majestic, *Charitable organizations in the Ottoman Empire 1839-1876, a study of the first replacement of secular laws with Sharia and its impact in the Ottoman Empire*, nahud Center for studies and research,(in Arabic), 2022,pp 1-20.
.)[64] **Mémoires du Baron de Tott sur les Turcs et les Tartares**, Vol. 1, pp. 120–150, (1785
[65] Nicholas .Zoris**,** *Ottoman elites*, Dar Brill,(in Arabic**)**, 1983.
[66] O. Ab.A.Omar, *The history of modern Lebanon, 1515-1915*, i, 1 Dar Al-Nahda Al-Arabiya,(in Arabic), Lebanon, 2004.
[67] O. Ab. A.Omar, *The history of the Arab East (1922_1516)*, the House of the Arab renaissance,(in Arabic), Lebanon, d.S.
[68] ***Ottoman Reform and Muslim Regeneration***, (I.B. Tauris, 2005).
[69] Oztuna. Yilmaz, *The history of the Ottoman Empire*, translated by Adnan Mahmud Suleiman, reviewed by Mahmud al-Ansari,2C,(in Arabic), Istanbul, 1988.
[70] P. Seale,*The conflict over Syria*, Cambridge University Press ,(in Arabic),1965.
[71] P. S. Khoury, *The nature of political power and its distribution in Damascus, 1860-1908*, a paper presented to: the second international conference on the history of the Levant, 2C, Damascus, Damascus university publications,(in Arabic), C1, 1980.
[72] Q. J. Al-Azzawi, *The Ottoman state, a new reading in the factors of decadence*, Beirut, Arab House of Sciences,(in Arabic), vol. 1, 1994.
[73] Ö. K. *Ottoman Naval Reforms and French Experts*, Brill,(2023).
[74] Raafat.Ghonimi, *The modern history of the Arabs*, ain human and Social Research studies,(in Arabic), Egypt, 1994.
[75] R. Mantran, *The history of the Ottoman Empire*, translated by Bashir al-Sibai, Part 2, Cairo,(in Arabic), 1993.
[76] S. Ab. F. Ashour**,** *The Arabs in the Middle Ages*, Cairo, the House of the Arab renaissance,(in Arabic), 1981.
[77] S .Ali. Ab. M., Ahmed, "The boredom system in the Ottoman Empire during the nineteenth century, the emergence of the Maronite project and its development as a model for Study", *Journal of Damascus University for Historical Studies*,(in Arabic), Vol.146, No. (2), 2023,pp 1-24.
[78] S. Saban, *Encyclopedic Dictionary of historical Ottoman terms*, King Fahd Library, Riyadh ,(in Arabic),2000.
[79] S. Richmond, *The Ottoman-Russian conflict*, Oxford University Press,(in Arabic), 2013.
[80] S. Al-Saghir,* Banu Ma'ruf (Druze) in history*, Dr.N, D.T,(in Arabic), Beirut.
[81] S. M, al-Sayed, *History of the Ottoman Empire*, G2,(in Arabic), Cairo, 1999.
[82] S. Rain**,** *Asmahan is The Legend of Arabic singing*, Beirut, Dar Al-Saki,(in Arabic), 2001.
[83] Sh. Al-Aissami, and (others), *Introduction to the Jabal Al-Arab governorate*, review of Aref Al-nakdi, our Country Series 2, Ministry of culture and national guidance,(in Arabic), Damascus, 1962.
[84] Y.Al-H,*Syria and the Ottoman era*, Catholic press,(in Arabic), Beirut, 1966.
[85] Z.Ab. H. Ezzeddine, *Dimensions of the presence of the Zionist entity in the Middle East, political and economic historical study*, master's degree in modern and contemporary history, Tishreen University,(in Arabic), 2018-2019.